



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي
العنوان:

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 2009-2024)

إعداد الطالبتين: قاضي ريان
غيابة مروة

نوقشت علنا يوم 2026/05/23

أمام اللجنة المكونة من:

د/ موساوي عمر (أستاذ التعليم العالي، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ بوخلالة سهام (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ العمودي محمد الطاهر (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025



الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على حبيبنا محمد
صلي الله عليه وسلم

الحمد لله الذي وفقني على إنجاز هذا العمل فله الشكر أولا وآخرا ، فقد كان هذا
العمل نتاج شهور من الجهد والدراسة وبفضل الله أهدي هذا العمل إلى:
"أمي وأبي" اللذين كانا سببا وجودي ونور حياتي حفظهما الله و أدامهما تاجا
فوق رأسي

وإلى "إخوتي وأخواتي" الذين كانوا دائما إلى جانبي سنداً ودعماً في كل
خطوة

وإلى رفيقتي وأختي الغالية "قاضي ريان" التي شاركتني لحظات التعب
والنجاح

وإلى صديقتي العزيزة "سمير" الذي كان مصدر قوتي وسعادتي وبمثابة عائلة
لي.

سائلة المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير وأن يجعل هذا العمل
بداية طريق نحو المزيد من النجاح والتفوق
غيابة مروة



الاهداء

"وقل اعملو فسيرى الله عملكم"

إلى كل من كان دعاؤهما النور الذي يبدد عتمة ايامي
إلى كل من حملا عني ثقل الحياة ومنحاني من الصبر ما يكفي لأواصل المسير رغم كل الصعوبات
إلى القلبين اللذين لم يعرفا التعب من أجلي ولم يبخلا على يوما بالعطاء "ابي وامي"
إلى جدي وجدتي حفظهما الله وأدام في عمرهما والى خالاتي كل ياسمها
إلى اخواني كل ياسمه عبد الحق عبد النور و علي اتمنى له التوفيق في شهادة البكالوريا و أخي
الاصغر عبد السميع وأختي الوحيدة "اسراء" سائلة المولى ان يوفقها في شهادة البكالوريا الدين
شاركوني تفاصيل الرحلة وكانو جزءا من كل لحظة فرح وتعب
إلى رفيقة دربي وأختي الثانية "غياة مروة" التي شاركتني المسيرة بجلوها ومرها
إلى اساتذتي الافاضل الذين اضاءوا لي دروب العلم بنور معرفتهم ولم ييخلوا علي بتوجيه او نصيحة
فكانوا خير مرشد غي طريق لم يكن سهلا ولهم الفضل الكبير بعد الله سبحانه في وصولي إلى هذه
المرحلة وعلى رأسهم استاذتي الفاضلة "بوخلالة سهام"

إلى كل من مد لي يد العون أو زرع في قلبي املا او منحني كلمة كانت سببا في استمراري
إلى صديقي المقرب "جلال" اليد الخفية التي كانت سببا في إتمام مسيرتي ومصدر قوتي أدام الله
في عمره
وأخيرا إلى نفسي التي صبرت واجتهدت ولم تستسلم رغم كل الظروف أهدي هذا الإنجاز، فخورة
بنفسي وبكل خطوة اوصلتني إلى هنا وآملة ان يكون هذا العمل بداية لطريقي ملئ بالنجاح
والانجازات

قاضي ريان

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة **بوخلالة سهام**، على ما قدمته لنا من توجيهات علمية ونصائح قيمة ومتابعة مستمرة طيلة مراحل إنجاز هذه الدراسة. فقد كان لإرشاداتها الأثر الكبير في توجيه هذا البحث وإخراجه في صورته النهائية.

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة القسم الذين لم ييخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل. وفي الأخير، نسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصا نافعا، وأن يكون خطوة في مسار البحث العلمي والمعرفة.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024 تم الاعتماد على مؤشرين للشمول المالي، هما عدد الوكالات البنكية كمؤشر للوصول المالي، وعدد الحسابات النشطة كمؤشر للاستخدام المالي، مع إدراج معدل التضخم كمتغير ضابط. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بالاعتماد على برنامج EViews 12 ؛

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما بينت النتائج أن عدد الحسابات النشطة له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن أثر عدد الوكالات البنكية كان أقل استقراراً، وتوصلت الدراسة إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب الانتقال من التوسع الكمي في الخدمات المالية إلى تحسين الاستخدام الفعلي وكفاءة الوساطة المالية.

الكلمات المفتاحية : شمول مالي، نمو اقتصادي، الجزائر، نموذج ARDL

Abstract

This study aimed to analyze the impact of financial inclusion on economic growth in Algeria during the period 2009–2024. Two indicators of financial inclusion were used: the number of bank branches as an indicator of financial access, and the number of active accounts as an indicator of financial usage, while the inflation rate was included as a control variable. The study adopted the descriptive analytical method in the theoretical part and the econometric method in the applied part. The Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) was used based on EViews 12.

The results showed the existence of a long-run equilibrium relationship between financial inclusion and economic growth in Algeria. They also showed that the number of active accounts has a positive and significant effect on economic growth, while the effect of the number of bank branches was less stable. The study concluded that promoting economic growth in Algeria requires moving from the quantitative expansion of financial services toward improving their actual use and the efficiency of financial intermediation.

Keywords: Financial inclusion, economic growth, Algeria, ARDL model.

العنوان	الصفحة
الإهداء	II
شكر وعرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ومؤشرات قياسه	3
المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له	6
المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي	10
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	15
المطلب الأول: تطور مستوى الشمول المالي في الجزائر	15
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	22
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية	26

28	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024
30	تمهيد الفصل الثاني
31	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
31	المطلب الأول: عرض عينة ومتغيرات الدراسة
34	المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة
35	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية
35	المطلب الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة
41	المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية
48	المطلب الثالث: مناقشة وتفسير نتائج العلاقة القياسية
51	المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
56	خلاصة الفصل الثاني
58	خاتمة
59	نتائج الدراسة
62	قائمة المراجع
67	الملاحق
77	الفهرس

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	قنوات تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي	الجدول رقم 01
16	مؤشرات الوصول والانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2018-2022	الجدول رقم 02
17	تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2018-2022	الجدول رقم 03
20	خصائص مسار النمو الاقتصادي في الجزائر	الجدول رقم 04
36	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم 05
42	اختبار ADF و PP لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول	الجدول رقم 06
43	اختبار تحديد عدد التأخيرات لنموذج VAR	الجدول رقم 07
43	نتائج تقدير نموذج ARDL الأمثل	الجدول رقم 08
46	نتائج الاختبارات التشخيصية	الجدول رقم 09
47	نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test	الجدول رقم 10
48	نتائج معادلة الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ECM	الجدول رقم 11
50	نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل	الجدول رقم 12

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024	الشكل رقم 01
38	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2009-2024	الشكل رقم 02
39	تطور عدد الحسابات النشطة في الجزائر خلال الفترة 2009-2024	الشكل رقم 03
40	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2024	الشكل رقم 04

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	65
الملحق رقم 02	التمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة	65
الملحق رقم 03	نتائج اختبار الاستقرار باستخدام PP	66
الملحق رقم 04	نتائج اختبار الاستقرار باستخدام ADF	67
الملحق رقم 05	نتائج اختيار أفضل نموذج ARDL حسب معيار Akaike	69
الملحق رقم 06	نتائج تقدير نموذج ARDL الأمثل	70
الملحق رقم 07	اختبارات تشخيص بواقي نموذج ARDL	71
الملحق رقم 08	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك F-Bounds Test	72
الملحق رقم 09	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	73
الملحق رقم 10	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM	73



مقدمة

1- توطئة:

يعد الشمول المالي من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية والمالية الحديثة، خاصة بعد التحولات التي عرفتتها الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة. فلم تعد وظيفة القطاع المالي تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، بل أصبح ينظر إليه كأداة مهمة لإدماج الأفراد والمؤسسات داخل المنظومة المالية الرسمية، من خلال تسهيل الوصول إلى الحسابات البنكية، القروض، وسائل الدفع، وخدمات الادخار.

وتزداد أهمية الشمول المالي في الدول النامية، ومنها الجزائر، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات، مثل انتشار التعامل النقدي، ضعف الثقافة المالية، محدودية استخدام الخدمات البنكية، ووجود جزء معتبر من النشاط الاقتصادي خارج القنوات الرسمية. لذلك فإن توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية يمكن أن يساهم في تعبئة الادخار، تحسين توجيه الموارد المالية، دعم الاستثمار، وتقوية دور النظام المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يمثل النمو الاقتصادي هدفا أساسيا للسياسات الاقتصادية، لأنه يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل. غير أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يرتبط فقط بارتفاع الناتج المحلي، بل يحتاج أيضا إلى نظام مالي قادر على تمويل القطاعات المنتجة وتسهيل حركة الأموال داخل الاقتصاد. ومن هنا تظهر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي توسيع استخدام الخدمات المالية إلى دعم النشاط الاقتصادي، بشرط أن يكون هذا التوسع فعليا ومرتبطا بكفاءة الوساطة المالية.

وفي الجزائر، عرفت مؤشرات الشمول المالي تطورا تدريجيا خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث عدد الوكالات البنكية أو الحسابات النشطة أو استعمال بعض وسائل الدفع الحديثة. غير أن هذا التطور لا يزال يطرح تساؤلات حول مدى قدرته على التأثير الفعلي في النمو الاقتصادي، خاصة في ظل استمرار الاعتماد على المحروقات، وانتشار التعامل النقدي، وضعف توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية. لذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024، بالاعتماد على مقارنة قياسية تسمح باختبار العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وانطلاقا من ذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف ساهم الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024؟

2- الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024؟

2. ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
3. هل يؤثر الوصول المالي، ممثلا في عدد الوكالات البنكية، على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
4. هل يساهم الاستخدام المالي، ممثلا في عدد الحسابات النشطة، في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة، تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. يعرف الشمول المالي في الجزائر تطورا تدريجيا خلال فترة الدراسة، خاصة من حيث توسع الوكالات البنكية وزيادة عدد الحسابات النشطة.

2. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024.

3. يؤثر الوصول المالي، ممثلا في عدد الوكالات البنكية، تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
4. يؤثر الاستخدام المالي، ممثلا في عدد الحسابات النشطة، تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع في العناصر الآتية:

- حداثة موضوع الشمول المالي وارتباطه بالدراسات النقدية والمالية المعاصرة .
- تزايد الاهتمام بالشمول المالي كآلية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية .
- أهمية النظام المالي والمصرفي في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار .
- ارتباط الموضوع بواقع الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الجهود المبذولة لتحديث القطاع المالي والمصرفي .
- استمرار بعض التحديات في الجزائر، مثل انتشار التعامل النقدي وضعف استخدام الخدمات المالية الرسمية .
- الرغبة في معرفة مدى مساهمة مؤشرات الشمول المالي، خاصة عدد الوكالات البنكية وعدد الحسابات النشطة، في دعم النمو الاقتصادي .
- قابلية الموضوع للدراسة القياسية من خلال الاعتماد على بيانات زمنية ونموذج اقتصادي مناسب .

5- أهمية وأهداف الدراسة

أولا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في العناصر الآتية:

- تعالج موضوعا حديثا ومهما في مجال الاقتصاد النقدي والمالي .
- تبرز دور الشمول المالي في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو .
- تساعد على فهم العلاقة بين تطور الخدمات المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر .

- تسلط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024 .
- تبين أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، وليس مجرد توفرها .
- تساهم في تقديم نتائج قياسية يمكن الاستفادة منها في فهم أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأبعاده الأساسية .
- توضيح العلاقة النظرية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي .
- تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر .
- تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .
- قياس أثر عدد الوكالات البنكية على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- قياس أثر عدد الحسابات النشطة على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل .
- معرفة ما إذا كان تأثير الشمول المالي في الجزائر يرتبط أكثر بتوفر الخدمات المالية أو بالاستخدام الفعلي لها.

6- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في العناصر الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات الشمول المالي، وهي عدد الوكالات البنكية وعدد الحسابات النشطة، إضافة إلى معدل التضخم كمتغير ضابط .
- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة على الاقتصاد الجزائري .
- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2024 .
- **الحدود المنهجية:** اعتمدت الدراسة على تحليل قياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، بهدف اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل .

7- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، وبيان العلاقة النظرية بينهما، إضافة إلى تحليل واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي، من خلال استخدام بيانات زمنية للفترة 2009-2024، وتطبيق نموذج (ARDL) باستعمال برنامج (EViews 12)، من أجل قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، واختبار العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

8- صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي في الجزائر بشكل منتظم.
- محدودية بعض المؤشرات الحديثة، خاصة المتعلقة بجودة الخدمات المالية والرقمنة المالية.
- صعوبة قياس الشمول المالي بدقة، لأنه مفهوم متعدد الأبعاد ولا يقتصر على مؤشر واحد.

9- هيكل البحث

لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة. تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، حيث تم التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه، ثم مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. كما تم عرض واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم تقديم الدراسات السابقة ومناقشتها وتحديد الفجوة البحثية.

أما الفصل الثاني فخصص للدراسة التطبيقية، حيث تم عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها ومصادر البيانات، ثم تطبيق النموذج القياسي المناسب. كما تم عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية، ومناقشة أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024.

وفي الأخير، خُتم البحث بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، واختبار الفرضيات، مع تقديم بعض التوصيات والآفاق المقترحة للدراسات المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للعلاقة بين الشمول
المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات المالية والاقتصادية، نظرا لدوره في توسيع استخدام الخدمات المالية الرسمية، وتعزيز الادخار والاستثمار، ودعم الاستقرار المالي. كما يرتبط الشمول المالي بالنمو الاقتصادي من خلال إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المنظم، وتحسين توجيه الموارد المالية، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية ومؤشرات القياس، وبيان القنوات التي يساهم عبرها الشمول المالي في دعم النمو. كما يتناول واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة، تمهيدا للدراسة القياسية في الفصل الثاني.

المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

يشكل الشمول المالي والنمو الاقتصادي محورين أساسيين في الدراسات النقدية والمالية المعاصرة، لما بينهما من ترابط وثيق يعكس دور النظام المالي في دعم النشاط الاقتصادي فكلما اتسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتحسنت كفاءتها، زادت قدرة الأفراد والمؤسسات على الادخار والاستثمار والمشاركة في الدورة الاقتصادية، وهو ما ينعكس على معدلات النمو.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، وبيان مؤشرات قياسهما، ثم تحليل الأسس النظرية التي تفسر طبيعة العلاقة بينهما، بما يسمح ببناء إطار تحليلي يمهد للدراسة التطبيقية في الفصل الموالي.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ومؤشرات قياسه

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم المحورية في الأدبيات النقدية والمالية الحديثة، نظراً لما يعكسه من تحول في وظيفة النظام المالي من مجرد وسيط تقليدي للمدخرات نحو أداة استراتيجية لتحقيق اندماج اقتصادي وتعزيز النمو، ولضبط هذا المفهوم بصورة منهجية، سيتم تقسيمه إلى فرعين أساسيين: الأول يتعلق بالتأصيل المفاهيمي للشمول المالي، والثاني يركز على أبعاده التحليلية.

الفرع الأول: التأصيل المفاهيمي للشمول المالي

شهد مفهوم الشمول المالي تطوراً تدريجياً في الفكر الاقتصادي، حيث ارتبط في بداياته بمشكلة الإقصاء المالي التي تعاني منها فئات واسعة من المجتمع، خاصة في الدول النامية. ويقصد بالإقصاء المالي عدم قدرة الأفراد أو المؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع التكاليف، أو ضعف البنية التحتية المصرفية، أو غياب الوعي المالي. ويعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وميسورة التكلفة تلبي احتياجاتهم، ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة¹.

¹ البنك الدولي، نظرة عامة حول الشمول المالي، واشنطن، 2018، ص 02، منشور على الموقع الرسمي للبنك الدولي : <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/07.

يتضح من هذا التعريف تركيزه على عنصرين أساسيين هما الإتاحة والاستدامة. كما يعرفه التحالف العالمي للشمول المالي بأنه حالة يتم فيها استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المحدود، بشكل منتظم وآمن¹. ويبرز في هذا التعريف عنصر الاستخدام الفعلي وليس مجرد توفر الخدمة. وينظر في السياق الأكاديمي إلى الشمول المالي باعتباره عملية إدماج اقتصادي تهدف إلى توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي، بما يسمح بتعبئة المدخرات وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز فعالية السياسة النقدية².

الفرع الثاني: الابعاد التحليلية للشمول المالي

يتفق البنك الدولي وتوصية التحالف الدولي للشمول المالي على تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي: الوصول، الاستخدام والجودة³، حيث يقوم التحليل الاقتصادي للشمول المالي على هذه الابعاد المترابطة والتي تشكل الإطار المرجعي لقياسه وتقييمه.

أولاً: بعد الوصول

يعكس هذا البعد القدرة الجغرافية والديموغرافية للنظام المصرفي على النفاذ إلى الجمهور؛ حيث يتم التركيز فيه على مدى توافر نقاط تقديم الخدمة المادية والرقمية. وتبرز أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الصدد في عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100 ألف شخص بالغ، بالإضافة إلى مستوى انتشار نقاط البيع الإلكترونية ومدى قربها من التجمعات السكانية في المناطق الريفية والبعيدة، وهو ما يحدد عتبة "الإتاحة" المكانية للخدمة⁴.

ثانياً: بعد الاستخدام

لا يستقيم معنى الشمول المالي بمجرد إتاحة الوصول الجغرافي، بل يتوقف نجاحه على مدى الاستعمال الفعلي والمنتظم لتلك الخدمات من قبل الأفراد والمؤسسات. ويقاس هذا البعد عبر تتبع مؤشرات كمية دقيقة، أهمها: نسبة الحسابات

¹ التحالف العالمي للشمول المالي، بيانات الشمول المالي العالمي، 2016، ص 11.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 214.

³ اعمر سعيد شعبان، مجلوي مراد، أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة ما بين 2004-2020، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 562.

⁴ نظير رياض محمد الشحات وآخرون، تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول: دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 05، العدد 01، 2024، ص 1380.

المصرفية النشطة (التي جرت عليها معاملات خلال سنة)، وحجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، فضلا عن مستويات الادخار الرسمي وتواتر استخدام تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول والإنترنت¹.

ثالثا: بعد الجودة

يرتبط هذا البعد بمدى ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات العملاء وتوقعاتهم، مع مراعاة تنافسية التكلفة وبساطة الإجراءات والشفافية. فالهدف هنا هو ضمان حماية المستهلك المالي وتوفير خدمات تتسم بالمرونة، مما يحفز الأفراد على البقاء داخل المنظومة الرسمية. وتتمثل مؤشرات في: انخفاض الرسوم والعمولات البنكية، سرعة معالجة طلبات القروض، ودرجة الثقة في النظام المصرفي والوعي بالحقوق المالية للعملاء².

وتأسيسا على ما سبق، يتضح ان الشمول المالي مفهوم متعدد الابعاد، يتجاوز فكرة فتح الحسابات البنكية الى بناء منظومة مالية قادرة على استيعاب مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وهو ما يجعل منه ركيزة اساسية في السياسات النقدية والمالية الرامية الى دعم النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: تطور مؤشرات الشمول المالي عالميا

تعكس التقارير الصادرة عن البنك الدولي، ولا سيما قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، تحولات عميقة في هيكلية الوصول إلى الخدمات المالية على مستوى العالم. فقد سجلت العقد الأخير طفرة غير مسبقة في نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية، حيث ارتفعت النسبة عالميا لتصل إلى مستويات قياسية، مدفوعة بانتشار التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول³.

ساهمت الرقمنة في تقليص الفجوة التاريخية بين الجنسين وبين المناطق الريفية والحضرية، إذ أتاحت الهواتف الذكية وتطبيقات الدفع الإلكتروني وسيلة ميسرة للفئات التي كانت مستبعدة سابقا من النظام البنكي التقليدي. ويشير تقرير عام 2021 وما تلاه إلى أن جائحة كورونا كانت بمثابة المحفز الأساسي لتسريع وتيرة التحول الرقمي، حيث اضطرت العديد من

¹ البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، واشنطن، 2017، ص 45

² أكرم سعيد شعبان، بهلولي مراد، مرجع سابق، ص 563.

³ البنك الدولي، تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex 2021) الرقمنة في زمن كوفيد-19، واشنطن، 2022، ص 15

الحكومات في الدول النامية إلى صرف المساعدات الاجتماعية والأجور عبر قنوات رقمية، مما أدى إلى فتح ملايين الحسابات الجديدة وتنشيط جانب "الاستخدام" الفعلي وليس مجرد "الوصول" الجغرافي¹.

تبرز المؤشرات العالمية أيضا نموا ملحوظا في دور المحافظ الإلكترونية (Mobile Money) خاصة في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث باتت هذه الأدوات البديلة تنافس الحسابات البنكية الكلاسيكية في جذب المدخرات وتسهيل التحويلات المالية المحلية والدولية. وتؤكد هذه التطورات أن مفهوم الشمول المالي انتقل من مرحلة "فتح الحساب" إلى مرحلة "التمكين المالي"، عبر توفير منظومة رقمية متكاملة تسمح للأفراد بمواجهة الصدمات الاقتصادية وتعزيز مرونتهم المالية في الأجل الطويل².

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له

يشكل النمو الاقتصادي أحد المحاور الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، لكونه يعكس ديناميكية الاقتصاد وقدرته على توليد الثروة عبر الزمن. وفي إطار الدراسات النقدية والمالية، تبرز أهمية النمو الاقتصادي باعتباره نتيجة مباشرة لفعالية الوساطة المالية وكفاءة توجيه الموارد نحو الاستخدامات المنتجة. وعليه، سيتم تناول هذا المطلب من خلال ثلاثة فروع: تعريف النمو الاقتصادي، النظريات المفسرة له، ثم مؤشرات قياسه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الناتج الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويقاس عادة بمعدل التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي. ويركز هذا التعريف على عنصر الاستمرارية، أي أن النمو لا يكون ظرفيا أو مؤقتا، بل يمثل اتجاها تصاعديا في القدرة الانتاجية للاقتصاد³.

ويرى عبد المجيد قدي أن النمو الاقتصادي يعبر عن التوسع الكمي في حجم السلع والخدمات المنتجة، نتيجة تراكم رأس المال وتحسن مستوى التنظيم والتكنولوجيا، مع ضرورة استبعاد أثر التضخم من القياس حتى يعكس المؤشر زيادة

¹ حسن أمين محمد محمود، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2018-1995)، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية، جامعة أسوان، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص 318

² البنك الدولي، ملخص تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2025: نحو تعزيز المرونة والشمول الرقمي، واشنطن، ص 23.

³ فينان حسين مصطفى عطية، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2022، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات، المجلد 41، العدد 03، 2023، ص 12.

حقيقية في الانتاج¹. ويرز هذا التعريف البعد الهيكلية للنمو اذ لا يقتصر على زيادة رقمية في الناتج، بل يرتبط بتحسين كفاءة عوامل الانتاج.

كما يؤكد محمد صالح الحناوي ان النمو الاقتصادي يقاس كذلك بارتفاع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، باعتباره مؤشرا على تحسن مستوى الرفاه الاقتصادي، مشيرا الى ان النمو السكاني قد يحد من اثر الزيادة في الناتج الاجمالي اذا لم يكن مصحوبا بارتفاع مماثل في الانتاجية².

ومن هذا المنطلق، يمكن القول ان النمو الاقتصادي يمثل مؤشرا مركبا يعكس زيادة الطاقة الانتاجية، وتحسن الانتاجية، وارتفاع متوسط الدخل الحقيقي، وهو ما يجعله هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية الكلية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يمثل تفسير النمو الاقتصادي أحد الإشكالات المركزية في النظرية الاقتصادية، إذ ارتبط منذ نشأة علم الاقتصاد بمحاولة فهم آليات تراكم الثروة وتحسين مستوى المعيشة عبر الزمن. وقد عرف تحليل النمو تطورا منهجيا واضحا، انتقل من تفسير تقليدي قائم على تراكم رأس المال والقيود الطبيعية، إلى نماذج رياضية تدمج التكنولوجيا، ثم إلى مقاربات حديثة تعتبر المعرفة ورأس المال البشري عناصر داخلية محركة للنمو. ويمكن تصنيف أهم الاتجاهات النظرية في هذا السياق إلى ثلاث مدارس رئيسية: المدرسة الكلاسيكية، المدرسة النيوكلاسيكية، ونظرية النمو الداخلي.

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو

ترتكز النظرية الكلاسيكية على أعمال آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس، حيث اعتبر هؤلاء أن النمو الاقتصادي عملية ترتبط أساسا بتراكم رأس المال، وتوسع تقسيم العمل، وتفاعل قوى السوق في ظل حرية المبادرة. يرى آدم سميث أن تقسيم العمل يمثل المصدر الأساسي لزيادة الإنتاجية، إذ يسمح التخصص برفع كفاءة العمال وتخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق فائض يعاد استثماره، فتستمر عملية التراكم في حلقة ديناميكية تدعم النمو³. غير أن سميث ربط هذا المسار باتساع السوق، معتبرا أن محدودية الطلب قد تشكل قيда على استمرار التوسع الإنتاجي.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل الى الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 112

² محمد صالح الحناوي، اساسيات الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص 94.

³ آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، (ترجمة: محمد فريد البدرأوي)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1776، ص 03..

أما دافيد ريكاردو فقد أدخل عنصر الندرة، خاصة ندرة الأرض الزراعية، مبرزاً قانون تناقص الغلة، حيث يؤدي التوسع في استغلال الأرض الأقل خصوبة إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح، وهو ما ينعكس سلباً على الاستثمار في المدى الطويل¹. ومن ثم، فإن الاقتصاد يتجه تدريجياً نحو حالة "الثبات" التي تتوقف عندها عملية النمو. ويلاحظ أن التحليل الكلاسيكي، رغم أهميته التأسيسية، ينظر إلى النمو باعتباره نتيجة تلقائية لقوى السوق، دون منح دور جوهري للتقدم التكنولوجي أو للسياسات الاقتصادية المنظمة². ومع ذلك، فقد أرست هذه المدرسة الأساس النظري لفكرة أن الادخار هو منبع الاستثمار، وأن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية للنمو

شهدت خمسينيات القرن العشرين تطوراً مهماً في تحليل النمو مع ظهور نموذج روبرت سولو، الذي قدم صياغة رياضية لدالة الإنتاج تجمع بين رأس المال والعمل، مع افتراض عوائد متناقصة لكل عنصر على حدة، وعوائد ثابتة للحجم³. يفترض نموذج سولو أن تراكم رأس المال يرفع الناتج في الأجل القصير، غير أن تناقص الغلة يؤدي تدريجياً إلى تباطؤ النمو إلى أن يصل الاقتصاد إلى حالة توازن طويل الأجل. وفي هذه المرحلة، يصبح التقدم التكنولوجي العامل الحاسم في تحقيق نمو مستدام في نصيب الفرد من الناتج⁴.

وتكمن مساهمة هذا النموذج في تفسير الفروق في مستويات الدخل بين الدول من خلال اختلاف معدلات الادخار، والنمو السكاني، ومستوى التكنولوجيا⁵. غير أن النموذج يعامل التقدم التقني كعامل خارجي، أي أنه لا يفسر مصدره داخل الإطار التحليلي، مما شكل أحد أهم نقاط النقد الموجهة إليه.

ورغم هذا القصور، فإن النظرية النيوكلاسيكية قدمت أساساً تحليلياً قوياً لربط النمو بعوامل قابلة للقياس الكمي، وأسهمت في تطوير الدراسات القياسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

ثالثاً: نظرية النمو الداخلي

¹ دافيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (ترجمة: د. كمال مظهر أحمد)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1817، ص 67.

² عبد اللطيف هاشم، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص 154.

³ Robert Solow, "A Contribution to the Theory of Economic Growth" Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1, 1956, p 65.

⁴ Ibid., p. 94

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 206.

جاءت نظرية النمو الداخلي في ثمانينيات القرن الماضي لتتجاوز فرضية التقدم التكنولوجي الخارجي، حيث اعتبرت أن التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال البشري نواتج لقرارات استثمارية داخل الاقتصاد. ويعد كل من بول رومر وروبرت لوكاس من أبرز رواد هذا الاتجاه¹.

يرى رومر أن الاستثمار في البحث والتطوير يولد معرفة جديدة لها آثار خارجية إيجابية، إذ لا تقتصر منافعها على المؤسسة المنتجة لها، بل تمتد إلى الاقتصاد ككل، مما يسمح بتحقيق نمو مستدام دون الخضوع لقانون تناقص الغلة التقليدي². كما أكد لوكاس على دور تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتكوين في رفع إنتاجية العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن نظرية النمو الداخلي تمنح دوراً محورياً للسياسات الاقتصادية، إذ يمكن للإنفاق على التعليم، وتحفيز الابتكار، وتطوير النظام المالي، أن يرفع معدل النمو في الأجل الطويل³. وهنا تتضح أهمية القطاع المالي، حيث يساهم تعميق الوساطة المالية وتوسيع الشمول المالي في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي.

يتبين من خلال هذا العرض أن الفكر الاقتصادي انتقل من تصور ميكانيكي للنمو قائم على التراكم المادي والقيود الطبيعية، إلى تصور ديناميكي يدمج المعرفة والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية. فإذا كانت المدرسة الكلاسيكية تركز على الادخار والاستثمار في إطار السوق الحر، فإن المدرسة النيوكلاسيكية أضافت البعد التكنولوجي وإن كان خارجياً، بينما جعلت نظرية النمو الداخلي من المعرفة ورأس المال البشري عوامل داخلية يمكن تعزيزها عبر السياسات العامة. وبناءً على ذلك، تعد نظرية النمو الداخلي الإطار التحليلي الأكثر ملاءمة لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، لأنها تسمح بدمج دور القطاع المالي في تمويل الابتكار، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتعزيز الإنتاجية، وهو ما يشكل جوهر التحليل في هذه الدراسة.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يعتمد قياس النمو الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس الاداء الكلي للاقتصاد. من بينها:

¹ Robert Lucas, "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics, 1988, p 3.

² Paul Romer, "Endogenous Technological Change", Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, 1990, p 72.

³ عبد المجيد قدي، دراسات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 147.

أولاً: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

يعد الناتج الداخلي الخام الحقيقي المؤشر الأكثر شيوعاً واستعمالاً في قياس النمو؛ إذ يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة خلال سنة، بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار (التضخم). ويعبر معدل النمو السنوي لهذا المؤشر عن وتيرة توسع النشاط الاقتصادي وقدرة الدولة على تعظيم مواردها الحقيقية بمرور الزمن¹

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

يقيس هذا المؤشر متوسط الدخل الحقيقي المتاح للفرد، ويعتبر أكثر دقة في تقييم التحسن الفعلي في المستوى المعيشي؛ لأنه يربط الزيادة في الإنتاج بحجم النمو السكاني. فإذا كان معدل نمو الناتج الداخلي الخام يفوق معدل نمو السكان، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وهو ما يعكس تحسناً في الرفاهية الاقتصادية للجهة محل الدراسة².

ثالثاً: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تعتبر الإنتاجية الكلية عن الكفاءة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة (رأس المال والعمل) في العملية الإنتاجية. وترتبط هذه الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً بالتقدم التكنولوجي وتحسن المهارات البشرية، حيث تساهم زيادة الإنتاجية في تحقيق معدلات نمو مستدامة في الأجل الطويل دون الحاجة بالضرورة إلى زيادة كمية في حجم الموارد المستخدمة³. وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة رقمية في الناتج، بل هو عملية ديناميكية تعكس كفاءة استخدام الموارد، مستوى التقدم التكنولوجي، وفعالية السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل دراسة علاقته بالشمول المالي ضرورة تحليلية لفهم دور القطاع المالي في دعم الاداء الاقتصادي الكلي.

¹ مرجع نفسه، ص 159

² فينان حسين مصطفى عطية، مرجع سابق، ص 14

³ محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 98.

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي

أصبح الشمول المالي يمثل أحد المرتكزات الأساسية في السياسات الاقتصادية المعاصرة، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الاستقرار المالي. فالنظام المالي لا يحقق كفاءته إلا بقدرته على استيعاب مختلف الفاعلين الاقتصاديين داخل القنوات الرسمية، بما يسمح بتعبئة المدخرات، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز فعالية السياسة النقدية.

ومن هذا المنطلق، فإن تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي لا يتم عبر مسار واحد، بل من خلال مجموعة من القنوات المتداخلة التي تشمل تعبئة الادخار، تعميق الوساطة المالية، الحد من الفقر، وتحفيز الاستثمار المنتج.

الفرع الأول: قنوات انتقال أثر الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي

تعتمد فاعلية الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي على قدرة النظام المصرفي على تحويل الموارد المالية المعطلة إلى تدفقات استثمارية منتجة. وتبرز أهم هذه القنوات فيما يلي:

أولاً: تعبئة الادخار وتعزيز القدرة التمويلية

يسهم الشمول المالي في إدماج المدخرات داخل الجهاز المصرفي بدل بقائها مكتنزة خارج الدورة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى رفع حجم الودائع الرسمية وتعزيز القدرة التمويلية للبنوك. وتتحول هذه الودائع إلى قروض واستثمارات تمول النشاط الإنتاجي، مما يرفع الناتج الداخلي الخام.

ويؤكد عبد المطلب عبد الحميد أن تعبئة الادخار المنظم تمثل الأساس الذي تقوم عليه عملية تمويل الاستثمار، وأن ضعف الإدماج المالي¹ يؤدي إلى تعطيل جزء معتبر من الموارد النقدية خارج النظام المصرفي².

كما يشير محمد صالح الحناوي إلى أن ارتفاع معدل الادخار الوطني يعزز الاستقلال المالي للاقتصاد ويحد من الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي³.

¹ الإدماج المالي: هو سيولة تهدف إلى تمكين كافة الأفراد والمؤسسات من النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بكفاءة، بما يضمن دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل المنظومة البنكية والمالية للدولة.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 218.

³ محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 201

ثانيا: تعميق الوساطة المالية وتحسين تخصيص الموارد

يرتبط الشمول المالي بارتفاع نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وهو مؤشر يعكس درجة تعميق النظام المالي. وكلما ارتفعت هذه النسبة، ارتفعت قدرة الاقتصاد على تمويل الأنشطة الإنتاجية¹. ويرى عبد السلام أبو قحف أن كفاءة الوساطة المالية تؤدي إلى نقل الموارد من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز بكفاءة عالية، مما يعزز النمو الاقتصادي². كما يبين عبد الحميد قدي أن تحسين تخصيص رأس المال يقلل من الهدر في الموارد ويرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما يشكل أحد المحددات الجوهرية للنمو طويل الأجل³.

ثالثا: تعزيز الاستقرار المالي وفعالية السياسة النقدية

يساهم توسيع نطاق الشمول المالي في تقليص حجم الاقتصاد الموازي (القطاع غير الرسمي)، مما يعزز من قدرة البنك المركزي على مراقبة الكتلة النقدية والتحكم في مستويات السيولة بكفاءة عالية. إذ إنه كلما توسعت قاعدة المعاملات المالية الرسمية، ارتفعت فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري والسيطرة على معدلات التضخم⁴. ويربط محمد صالح الحناوي بين فاعلية السياسة النقدية ودرجة تعميق النظام المالي واتساع نطاق التعاملات المصرفية الرسمية؛ حيث إن انتقال الأموال عبر القنوات المنظمة يسمح للسلطات النقدية بالتأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية⁵. كما يشير عبد المطلب عبد الحميد إلى أن الاستقرار المالي يمثل شرطا ضروريا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كونه يوفر بيئة آمنة للمستثمرين ويقلل من مخاطر الأزمات المالية المفاجئة⁶.

الجدول رقم 1: قنوات تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

¹ أكرم سعيد شعبان، بملولي مراد، مرجع سابق، ص 565.

² عبد السلام أبو قحف، النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 188.

³ عبد الحميد قدي، مرجع سابق، 2011، ص 170.

⁴ مصطفى صالح عبد المعطي عمري، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010-2020)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2022، ص 09

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 225

⁶ محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 207.

القناة	آلية التأثير	الانعكاس على النمو
تعبئة الادخار	إدماج المدخرات في الجهاز المصرفي	تمويل الاستثمار ورفع الناتج
تعميق الوساطة المالية	زيادة الائتمان للقطاع الخاص	توسع النشاط الإنتاجي
تحسين تخصيص الموارد	توجيه رأس المال للمشاريع المجدية	رفع الإنتاجية
تعزيز الاستقرار المالي	تقليص الاقتصاد الموازي	نمو مستدام

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: أكرم سعيد شعبان، بهلولي مراد، مرجع سابق، ص 565. مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، مرجع سابق، ص 09.

الفرع الثاني: الشمول المالي والحد من الفقر

لا يقتصر تأثير الشمول المالي على الجوانب النقدية والمالية البحتة، بل يمتد ليشمل أبعادا اجتماعية جوهرية تنعكس في المحصلة على استدامة النمو الاقتصادي. وتتجلى العلاقة بين تعميم الخدمات المالية ومكافحة الفقر من خلال المسارات التالية:

أولا: تمكين الفئات ذات الدخل المحدود

يوفر الشمول المالي للأسر ذات الدخل المحدود قنوات رسمية للادخار والحصول على خدمات الدفع والتحويل، مما يقلل من هشاشتها المالية ويحميها من اللجوء إلى القنوات غير الرسمية ذات التكاليف المرتفعة¹. ويؤكد عبد المجيد قدي أن الإدماج المالي يعزز الاستقرار المعيشي للأسر ويرفع قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة، من خلال توفير مصدات مالية تسمح بتخطيط الاستهلاك والإنفاق على التعليم والصحة².

ثانيا: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، مرجع سابق، ص 05

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 175

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل في الاقتصادات النامية. ويشير عبد المطلب عبد الحميد إلى أن تيسير وصول هذه المؤسسات إلى التمويل البنكي يساهم في توسيع قاعدتها الإنتاجية ورفع كفاءتها، مما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي الكلي¹. وتبرز دراسة مصطفى عمرية أن التمويل المصرفي الموجه لهذه الفئة يقلل من الفجوة التمويلية التي تعيق تطور القطاع الخاص².

ثالثاً: تقليص التفاوت الاجتماعي

يسهم إدماج الفئات المهمشة (وهي الفئات المستبعدة مالياً كأصحاب الدخل المنخفض، النساء، سكان المناطق الريفية، والشباب) في النظام المالي في تقليص الفوارق الاجتماعية؛ إذ يسمح لهم بامتلاك الأصول وبدء مشاريع مصغرة تخرجهم من دائرة العوز. ويؤدي هذا الاندماج إلى تحويل المجتمع من حالة الاستهلاك السلبي إلى المساهمة الفاعلة في العملية الإنتاجية، وهو ما يقلص فجوة الدخل ويعزز السلم الاجتماعي، مما يخلق بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار الاستراتيجي³.

الفرع الثالث: الشمول المالي وتحفيز الاستثمار المنتج

يعمل الشمول المالي كمحرك أساسي للاستثمار من خلال توفير بيئة مالية تسمح بتدفق الموارد نحو المشاريع ذات القيمة المضافة العالية. وتمثل آليات هذا التحفيز فيما يلي:

أولاً: توسيع قاعدة الائتمان المنتج

كلما ارتفعت نسبة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، زادت الودائع المتاحة، ومن ثم قدرة البنوك على منح الائتمان للقطاع الخاص. ويرى علي كنعان أن زيادة الائتمان الموجه للاستثمار الإنتاجي تؤدي إلى رفع تكوين رأس المال الثابت وتعزيز النمو الاقتصادي⁴.

ثانياً: تخفيض تكاليف المعاملات المالية

يسهم انتشار الخدمات المصرفية الحديثة في تخفيض تكاليف المعاملات، مما يشجع الاستثمار الخاص. ويؤكد محمد صالح الحناوي أن انخفاض تكلفة التمويل يعد محفزاً رئيسياً لزيادة الاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 228

² مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، مرجع سابق، ص 06

³ علي لطفي جمعة، اقتصاديات التنمية والنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 148.

⁴ علي كنعان، التمويل والاستثمار، دار المسيرة، عمان، 2014، ص 192.

ثالثا: دعم الاستثمار في رأس المال البشري

يسمح الشمول المالي للأسر والأفراد بالنفوذ إلى تمويلات ميسرة تخصص لتغطية نفقات التعليم والتدريب المهني، وهو ما يعد استثمارا حقيقيا في رأس المال البشري الذي يمثل أحد أهم محددات النمو في الأدبيات الاقتصادية الحديثة. ويتحقق ذلك من خلال عدة آليات عملية، منها:

1. القروض التعليمية الميسرة: حيث تمكن البنوك الطلاب أو أولياء أمورهم من الحصول على تمويل بفوائد منخفضة لتسديد الرسوم الجامعية أو تكاليف الدراسات العليا، مما يضمن استمرارية التحصيل العلمي للفئات التي لا تملك سيولة نقدية فورية.
 2. برامج التدريب والتكوين المهني: يساهم الشمول المالي في توفير قروض مصغرة للشباب الراغبين في اكتساب مهارات تقنية أو حرفية متخصصة، مما يرفع من جودة اليد العاملة وقدرتها التنافسية في سوق العمل.
 3. الادخار الموجه للتعليم: تتيح الحسابات البنكية الرسمية للأسر إمكانية الادخار طويل الأجل لتأمين المصاريف الدراسية لأبنائهم، مما يقلل من احتمالات التسرب المدرسي نتيجة الأزمات المالية المفاجئة.
- ويؤدي هذا الارتقاء بمستوى التعليم والمهارة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما يترجم في النهاية إلى زيادة مستدامة في معدلات النمو الاقتصادي من خلال خلق قوة عمل قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في العملية الإنتاجية¹.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

يسعى الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة إلى تفعيل دور القطاع المالي والمصرفي كقاطرة للنمو خارج المحروقات، من خلال تبني استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي وتحديث نظم الدفع. ويهدف هذا المبحث إلى تشخيص واقع النفوذ المالي في الجزائر، وتحليل تطور مؤشرات الرئيسية، مع محاولة استشراف العلاقة القائمة بين تعميم الخدمات المصرفية ومعدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال العقدين الأخيرين.

¹ مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، مرجع سابق، ص 07.

المطلب الأول: تطور مستوى الشمول المالي في الجزائر

يمثل الشمول المالي في الجزائر أحد التحديات الهيكلية التي ارتبطت بطبيعة الاقتصاد الوطني، الذي عرف لفترة طويلة هيمنة القطاع العمومي وانتشارا واسعا للتعاملات النقدية خارج الإطار المصرفي. وقد أدى هذا الوضع إلى محدودية اندماج فئات واسعة من المجتمع في المنظومة المالية الرسمية، مما أثر على فعالية الوساطة المالية وعلى قدرة النظام المصرفي في تعبئة الموارد.

غير أن السنوات الأخيرة شهدت توجهها تدريجيا نحو إصلاح القطاع المالي، وتعزيز الرقمنة، وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني، في إطار مساعي رسمية لتعميق الشمول المالي وتقليص الاقتصاد الموازي. وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال محورين: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، ثم السياسات المعتمدة لتعزيزه.

الفرع الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يتم قياس مستوى الشمول المالي في الجزائر من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس مدى نفاذ الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية، ومدى استعمالهم الفعلي لها. ولا يقتصر قياس الشمول المالي على عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي فقط، بل يشمل كذلك مؤشرات أخرى، مثل عدد المقترضين، عدد المودعين، امتلاك الحسابات، حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني. وتسمح هذه المؤشرات بتكوين صورة أوضح حول واقع الإدماج المالي، لأنها تجمع بين بعد الوصول إلى الخدمة المالية وبعد استخدامها الفعلي¹.

أولا: مؤشرات الوصول والانتشار المصرفي

يعبر الوصول المالي عن مدى توفر نقاط تقديم الخدمات المالية وقربها من الجمهور، سواء تعلق الأمر بالفروع البنكية أو أجهزة الصراف الآلي أو غيرها من القنوات المالية. ويعد هذا المؤشر مهما لأنه يوضح قدرة النظام المصرفي على تغطية مختلف المناطق الجغرافية وتقريب الخدمات المالية من الأفراد والمؤسسات.

يوضح الجدول الآتي تطور مؤشرات الوصول والانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2018-2022²:

¹ البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، واشنطن، 2021، متاح على الموقع الإلكتروني :

<https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/global-findex>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/01.

² البنك الدولي، مؤشرات القطاع المالي: عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ - الجزائر، قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع الإلكتروني : <https://data.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/01.

الجدول رقم 2: مؤشرات الوصول والانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2018-2022

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ
2018	8.87	6.54
2019	9.04	6.61
2020	9.15	6.64
2021	9.32	6.72
2022	9.68	6.81

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يظهر من خلال الجدول أن مؤشرات الوصول المصرفي في الجزائر عرفت تحسنا تدريجيا خلال الفترة المدروسة. فقد ارتفع عدد الفروع البنكية من 6.54 فرعا لكل 100 ألف بالغ سنة 2018 إلى 6.81 فرعا سنة 2022. كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي من 8.87 جهازا لكل 100 ألف بالغ سنة 2018 إلى 9.68 جهازا سنة 2022. ويعكس هذا التطور وجود توسع نسبي في البنية التحتية المصرفية، غير أن هذا التحسن يبقى محدودا إذا ما قورن بمتطلبات تعميم الخدمات المالية على مختلف الفئات والمناطق، خاصة المناطق الداخلية والريفية.

ثانيا: مؤشرات الاستخدام والاندماج المالي

لا يكفي توفر الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي للحكم على تحقق الشمول المالي، لأن هذا الأخير يرتبط أساسا بمدى استعمال الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية الرسمية. لذلك يتم الاعتماد على مؤشرات الاستخدام، مثل عدد المقترضين من البنوك التجارية، عدد المودعين، نسبة امتلاك الحسابات، وحجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. ويوضح الجدول الآتي تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2018-2022¹:

الجدول رقم 3: تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2018-2022

السنة	عدد المقترضين لكل 1000 بالغ
-------	-----------------------------

¹ البنك الدولي، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ - الجزائر، قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع الإلكتروني <https://data.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع: 2026/05/07.

2018	35.4
2019	36.1
2020	34.8
2021	36.5
2022	38.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المقترضين من البنوك التجارية في الجزائر عرف تدبدا خلال الفترة المدروسة حيث ارتفع من 35.4 مقترضا لكل 1000 بالغ سنة 2018 إلى 36.1 سنة 2019 ثم تراجع إلى 34.8 سنة 2020. ويمكن تفسير هذا التراجع بتأثر النشاط الاقتصادي والمالي بتداعيات جائحة كورونا، قبل أن يعود المؤشر إلى الارتفاع ليبلغ 38.2 مقترضا لكل 1000 بالغ سنة 2022.

ورغم هذا التحسن النسبي فإن مستوى استخدام الائتمان البنكي لا يزال محدودا، وهو ما يعكس استمرار ضعف الاندماج المالي لدى بعض الفئات، خاصة أصحاب الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل البنكي. كما أن بقاء جزء معتبر من التعاملات خارج القنوات المصرفية الرسمية يحد من قدرة النظام البنكي على تعبئة الادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار المنتج.

ثالثا: مؤشرات الدفع الإلكتروني والرقمنة المالية

إلى جانب مؤشرات الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي والمقترضين، تعد مؤشرات الدفع الإلكتروني من المؤشرات الحديثة المهمة في قياس الشمول المالي، لأنها تعكس مدى انتقال الأفراد والمؤسسات من التعامل النقدي التقليدي إلى استعمال وسائل الدفع الرقمية. ويبرز هذا المؤشر أهمية الرقمنة المالية في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، خاصة من خلال البطاقات البنكية، أجهزة الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الإنترنت.

وفي الجزائر، عرف نشاط الدفع الإلكتروني تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد سنة 2020، حيث ساهم توسع استعمال البطاقات البنكية والبريدية وانتشار أجهزة الدفع الإلكتروني في دعم مسار الرقمنة المالية. كما أن استعمال الدفع عبر الإنترنت أصبح يمثل قناة إضافية لتسهيل المعاملات المالية وتقليص الاعتماد على السيولة النقدية¹.

¹ تجمع النقد الآلي، تقرير النشاط لسنة 2020، الجزائر، جانفي 2021، ص ص 18-22

غير أن هذا التطور لا يزال يواجه عدة تحديات، من أهمها استمرار تفضيل التعامل النقدي، ضعف الثقافة المالية الرقمية، محدودية استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني لدى بعض التجار، وضعف الثقة لدى بعض المتعاملين في الخدمات المالية الرقمية. ولذلك فإن تعزيز الشمول المالي في الجزائر لا يتوقف فقط على توسيع الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، بل يتطلب كذلك تطوير وسائل الدفع الحديثة، وتحسين الوعي المالي، وتوفير بيئة رقمية آمنة وفعالة.

الفرع الثاني: السياسات المعتمدة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

أدركت السلطات النقدية أهمية الشمول المالي في دعم الاستقرار الاقتصادي، مما دفعها إلى تبني عدة سياسات وإصلاحات.

أولاً: إصلاحات بنك الجزائر وتحديث الإطار القانوني

عمل بنك الجزائر على تحديث قانون النقد والقرض وتعزيز الرقابة المصرفية، بهدف تحسين الشفافية وتقوية الثقة في النظام البنكي¹. كما تم تطوير نظم الدفع الوطنية لتقليل الاعتماد على السيولة النقدية.

ثانياً: تعميم الدفع الإلكتروني

أطلقت الحكومة برامج لتعميم أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار، وإلزام بعض القطاعات باستخدام وسائل الدفع غير النقدي، في محاولة لتقليل حجم الاقتصاد الموازي وزيادة الشفافية المالية².

ثالثاً: ادماج الصيرفة الإسلامية

شهدت السنوات الأخيرة إدماج منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن البنوك العمومية، بهدف استقطاب شريحة من المتعاملين الذين كانوا يعزفون عن التعامل المصرفي التقليدي لأسباب دينية. وقد ساهم هذا التوجه في توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الإدماج المالي³.

رابعاً: دعم الرقمنة المالية

تسعى الجزائر إلى تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، خاصة في إطار استراتيجية التحول الرقمي، لما لذلك من دور في تقليل تكاليف المعاملات وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

¹ وزارة المالية الجزائرية، استراتيجية تعميم الدفع الإلكتروني، الجزائر، 2020.

² محمد البشير قريشي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 92.

³ بنك الجزائر، استراتيجية التحول الرقمي للقطاع المالي، الجزائر، 2023، ص 11.

يتضح أن الجزائر حققت تقدما نسبيا في مؤشرات الشمول المالي، خاصة في مجال الدفع الالكتروني وتوسيع شبكة الخدمات المصرفية، غير أن التحديات الهيكلية لا تزال قائمة، وعلى رأسها انتشار الاقتصاد الموازي، ضعف الثقافة المالية، وعدم التوازن الجغرافي في توزيع الفروع البنكية. ومن ثم، فإن تعميق الشمول المالي في الجزائر يظل رهانا استراتيجيا لتعزيز فعالية الوساطة المالية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحقيق استقرار نقدي ومالي مستدام.

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يعد النمو الاقتصادي في الجزائر انعكاسا مباشرا لطبيعة بنيتها الاقتصادية، التي ارتبطت تاريخيا بقطاع الحروقات كمصدر أساسي للدخل الوطني والموارد الخارجية. هذا الارتباط جعل مسار النمو يتسم بالتذبذب، حيث يرتفع في فترات تحسن أسعار النفط وينخفض عند تراجعها. وعليه فإن تحليل واقع النمو في الجزائر يقتضي التطرق إلى تطور مؤشرات الأساسية، ثم إبراز خصائص الهيكل الاقتصادي، وأخيرا الوقوف على أبرز التحديات التي تعيق استدامته.

الفرع الأول: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال بداية الألفية الثالثة معدلات نمو إيجابية نسبيا مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوسع الإنفاق العمومي في إطار برامج دعم النمو¹. غير أن هذه الديناميكية لم تكن مستقرة، إذ شهد الاقتصاد تباطؤا ملحوظا ابتداء من سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما أثر على الإيرادات العمومية والتوازنات الكلية².

كما عرف النشاط الاقتصادي انكماشاً سنة 2020 بسبب الظروف الصحية العالمية، قبل أن يسجل تعافيا تدريجيا مع تحسن الظرفية الطاقوية³. ويعكس هذا المسار الطابع الدوري للنمو في الجزائر، الذي يبقى مرتبطا بالمتغيرات الخارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية هيكلية⁴.

¹ وزارة المالية الجزائرية، التقرير الاقتصادي والمالي، الجزائر، 2018، ص 38.

² بن قانة بوعلام، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2017، ص 87.

³ الديوان الوطني للإحصائيات، المؤشرات الاقتصادية الكلية، الجزائر، 2022.

⁴ بن عيسى كمال، استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 151.

أما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فقد عرف تحسنا نسبيا خلال فترات الوفرة المالية، غير أنه ظل متأثرا بالنمو السكاني وضعف التنويع الاقتصادي. كما لعب الاستثمار العمومي دورا أساسيا في دعم النشاط الاقتصادي، في حين بقي الاستثمار الخاص محدود التأثير في تكوين الناتج¹.

الجدول رقم 4: خصائص مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

المرحلة	طبيعة النمو	العامل المؤثر الرئيسي	الانعكاس الاقتصادي
2000–2014	نمو إيجابي نسبي	ارتفاع أسعار النفط	توسع الإنفاق والاستثمار
2014–2019	تباطؤ اقتصادي	تراجع أسعار النفط	ضغط على الميزانية
2020	انكماش	أزمة صحية عالمية	انخفاض الناتج
بعد 2021	تعاف تدريجي	تحسن أسعار الطاقة	استعادة التوازن النسبي

المصادر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في الجزائر

يتسم الاقتصاد الجزائري بطابع ريعي واضح، حيث يشكل قطاع المحروقات المصدر الأساسي للصادرات وعائدات الميزانية العامة. هذا التركيب الهيكلي يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط².

¹ قارة عبد الرحمن، دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2016، ص 205.

² زغيب عبد القادر، الاقتصاد الريعي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 94.

في المقابل، تبقى مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، مثل الصناعة التحويلية والفلاحة، دون المستوى الذي يسمح بتحقيق تنوع فعلي للاقتصاد. كما أن ضعف الاندماج الصناعي ومحدودية القيمة المضافة في بعض الأنشطة يحدان من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام¹.

إضافة إلى ذلك، يهيمن القطاع العمومي على جزء معتبر من النشاط الاقتصادي، سواء من حيث الاستثمار أو التشغيل، غير أن تحديات الكفاءة والحوكمة تؤثر على مردودية بعض المؤسسات العمومية، مما ينعكس على الأداء الاقتصادي العام².

ونظرا لذلك فإن النمو الاقتصادي في الجزائر يواجه عدة تحديات هيكلية، من أبرزها الاعتماد المفرط على المحروقات، وهو ما يجعل النمو رهينا بتقلبات الأسواق الدولية. كما أن ضعف التنوع الاقتصادي يقلص من فرص تحقيق نمو مستدام قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة³.

ويضاف إلى ذلك انتشار الاقتصاد الموازي، الذي يحد من فعالية السياسة النقدية ويقلل من تعبئة الموارد داخل القنوات الرسمية. كما تشكل البطالة وضعف الإنتاجية تحديا إضافيا أمام تحقيق نمو شامل يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي⁴.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يمثل الرجوع إلى الدراسات السابقة خطوة أساسية في أي بحث علمي، إذ يسمح بتحديد الإطار المعرفي للموضوع والكشف عن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون في نفس المجال. وبالنظر إلى موضوع الشمول المالي وعلاقته بالنمو

¹ عبد القادر بومدين، إصلاح المؤسسات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2019، ص 139.

² بن قانة بوعلام، مرجع سابق، ص 92.

³ فريد قارة، أثر الاقتصاد الموازي على الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة البليدة 2، 2020، ص 83.

⁴ بن ساعد أحمد، سوق العمل والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2، 2018، ص 59.

الاقتصادي فقد حظي باهتمام متزايد في الأدبيات العربية والأجنبية خاصة في السنوات الأخيرة مع تزايد توجه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الإدماج المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات المحلية والدولية التي تناولت هذه الإشكالية، مع محاولة إبراز الإضافة العلمية للدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة خطوة أساسية في بناء الإطار العلمي للدراسة، لأنها تسمح بالتعرف على أهم الاتجاهات البحثية التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما تساعد على تحديد المناهج والمؤشرات التي اعتمدها الباحثون في قياس هذه العلاقة. وبناءً على ملاحظة التصنيف، سيتم عرض الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى فرعين: دراسات محلية تناولت الحالة الجزائرية، ودراسات أجنبية تناولت عينات خارج الجزائر، مع ترتيبها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث داخل كل فرع.

الفرع الأول: الدراسات المحلية

يقصد بالدراسات المحلية تلك الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتكمن أهميتها في كونها ترتبط مباشرة ببيئة الدراسة الحالية، سواء من حيث طبيعة النظام المصرفي الجزائري أو من حيث خصوصية النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: دراسة Chiad وآخرون، **Financial Market Inclusion and Economic Growth: Evidence from Algeria**¹، 2021

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع إدراج متغيرات أخرى متمثلة في الانفتاح التجاري والتنمية البشرية. واعتمد الباحثون على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2018، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، لاختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى

¹Faycal Chiad, Amine Aouissi, AHCENE LAHSASNA, **Financial Market Inclusion and Economic Growth: Evidence from Algeria**, Empirical Economics Letters, Vol. 20, No. 10, 2021, pp. 1799-1814.

وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما بينت أن تحسين مستوى الإدماج المالي يمكن أن يساهم في دعم النمو من خلال توسيع قاعدة التعاملات المالية الرسمية .

ثانيا: دراسة حمومي وفاء وآخرون، "تقييم دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية لحالة الجزائر"، 2022¹

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مقارنة وصفية وكمية، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى. وقد ركزت الدراسة على مؤشرات مثل عدد الفروع البنكية، أجهزة الصراف الآلي، القروض والودائع المصرفية. وتوصلت إلى وجود أثر لبعض مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي، خاصة تلك المرتبطة بتوسع الخدمات المصرفية والائتمان، مع الإشارة إلى أن فعالية الشمول المالي ترتبط بمدى توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار المنتج .

ثالثا: دراسة حلايلي نريمان وآخرون، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، 2024²

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على مؤشرات الإدماج المالي وعلاقتها بالنواتج المحلي الإجمالي. واعتمدت الدراسة على مقارنة قياسية لمعالجة البيانات الزمنية. وقد خلصت إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما بينت أن مؤشرات القروض والودائع تعد من المؤشرات المهمة في تفسير جزء من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، وهو ما يبرز أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية وليس مجرد توفرها.

رابعا: دراسة Kitouni و Zenasni، "Promoting Financial Inclusion for Growth and Development in Algeria"، سنة 2024³

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو والتنمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020. وقد قسمت مؤشرات الشمول المالي إلى بعدين رئيسيين هما بعد الإتاحة وبعد الاستخدام، ثم اختبرت أثرهما على النمو الاقتصادي والتنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن بعد الإتاحة المالية له أثر إيجابي على النمو، في حين أن بعد

¹ حمومي وفاء وآخرون، تقييم دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

² حلايلي نريمان وآخرون، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 04، العدد 01، عدد خاص بالمؤتمر، المركز الجامعي مغنية، 2023، ص 80-95.

³Soumia Zenasni, Imen Kitouni, Promoting Financial Inclusion for Growth and Development in Algeria, 2024.

الاستخدام لم يكن بنفس القوة، وهو ما يدل على أن توسيع البنية التحتية المالية لا يكفي وحده لتحقيق شمول مالي فعال ما لم يصاحبه استعمال فعلي ومنتظم للخدمات المالية.

خامسا: دراسة بن زاوي هاجر وزغبة طلال، "أثر تطور مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، 2024¹

سعت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2021. وقد اعتمدت على مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، كما استعملت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، لاختبار العلاقة في المدينين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يؤكد أهمية تطوير البنية التحتية المصرفية في دعم النشاط الاقتصادي .

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

يقصد بالدراسات الأجنبية تلك الدراسات التي تناولت عينات خارج الجزائر، سواء تعلق الأمر بدولة واحدة أو بمجموعة من الدول. وتفيد هذه الدراسات في توسيع مجال المقارنة، من خلال إبراز كيفية تناول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في بيئات اقتصادية ومالية مختلفة.

أولا: دراسة Pais و Sarma، "Financial Inclusion and Development"، 2011²

تعد هذه الدراسة من الدراسات المرجعية في موضوع الشمول المالي، حيث حاول الباحثان تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية اعتمادًا على عينة من الدول واعتمدت الدراسة على مؤشر مركب للشمول المالي يقوم على عدة أبعاد، منها النفاذ إلى الخدمات المالية، توفرها، واستخدامها. وتوصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين الشمول المالي وبعض مؤشرات التنمية، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية. وتفيد هذه الدراسة في التأكيد على أن قياس الشمول المالي لا ينبغي أن يعتمد على مؤشر واحد، بل على مجموعة من الأبعاد المتكاملة .

¹ بن زاوي هاجر، زغبة طلال، أثر تطور مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلقة، المجلد 18، العدد 03، نوفمبر 2024، ص 263-274.

²Mandira Sarma, Jesim Pais, **Financial Inclusion and Development**, Journal of International Development, Vol. 23, No. 5, 2011, pp. 613-628.

ثانيا: دراسة Oruo ، “The Relationship Between Financial Inclusion and GDP Growth in Kenya”¹ 2013

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا. وقد اعتمدت على منهج وصفي لتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كينيا، وهو ما يعكس أهمية توسيع الخدمات المالية الرسمية في دعم الأداء الاقتصادي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت تجربة إفريقية معروفة بتطور الخدمات المالية الرقمية، خاصة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول .

ثالثا: دراسة Kim وآخرون ، “Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries”² 2018

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي، اعتمادًا على بيانات مقطعية زمنية شملت 55 دولة. واستعمل الباحثون نماذج قياسية متعددة، منها نماذج البيانات الديناميكية واختبارات السببية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في دول العينة، كما بينت وجود علاقة ديناميكية بين المتغيرين. وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تسمح بالمقارنة مع الحالة الجزائرية، باعتبار الجزائر من الدول المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي .

رابعا: دراسة Ameziane ، “Islamic Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries: Panel Quantile Regression Analysis”³ 2024

تناولت هذه الدراسة أثر الشمول المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي. واعتمدت على بناء مؤشر للشمول المالي الإسلامي، ثم استعمال منهجية الانحدار الكمي للبيانات المقطعية، اعتمادا على بيانات 25 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2015-2020. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الشمول المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي يختلف حسب مستويات النمو بين الدول، وهو ما يبين أن فعالية الشمول المالي

¹Oruo J., **The Relationship Between Financial Inclusion and GDP Growth in Kenya**, Department of Finance and Accounting, School of Business, University of Nairobi, 2013.

²Dai-Won Kim, Jung-Suk Yu, M. Kabir Hassan, **Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries**, Research in International Business and Finance, Vol. 43, 2018, pp. 1-14.

³ Massinissa Ameziane, **Islamic Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries: Panel Quantile Regression Analysis**, Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol. 10, No. 3, 2024, pp. 609-630.

ترتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية والمؤسسية. وتفيد هذه الدراسة في دعم الجانب المقارن، خاصة أن الجزائر اتجهت في السنوات الأخيرة نحو إدماج منتجات الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية .

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، يتضح أن هذا الموضوع نال اهتماما واضحا في الدراسات الاقتصادية، سواء في الجزائر أو في دول أخرى. وقد اختلفت هذه الدراسات من حيث الفترة الزمنية والمؤشرات المستعملة والمنهج المتبع، لكنها تشترك عموما في التأكيد على أهمية الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي وتحسين أداء النظام المالي.

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال الدراسات المحلية نلاحظ أن أغلبها ركز على الحالة الجزائرية، وحاولت قياس أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي. وقد اعتمدت هذه الدراسات غالبا على مؤشرات مثل عدد الفروع البنكية، عدد أجهزة الصراف الآلي، القروض والودائع. فدراسة Chiad وآخرون توصلت إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما بينت دراسة حمومي وفاء وآخرون أن توسع الخدمات المصرفية والائتمان يمكن أن يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

أما دراسة حلايلي نريمان وآخرون فقد ركزت على أهمية القروض والودائع في تفسير بعض التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يدل على أن الشمول المالي لا يتحقق فقط بتوفر الخدمات المالية، بل يحتاج أيضا إلى استعمال فعلي لهذه الخدمات من طرف الأفراد والمؤسسات. وفي نفس الاتجاه بينت دراسة Zenasni و Kitouni أن توفر الخدمات المالية له أثر إيجابي على النمو، لكن استعمال هذه الخدمات لا يزال أقل تأثيرا، وهو ما يدل على وجود فرق بين توفر الخدمة وبين استخدامها فعليا.

أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت الموضوع من زوايا أوسع. فقد ركزت دراسة Sarma و Pais على قياس الشمول المالي من خلال عدة أبعاد، مثل الوصول إلى الخدمات المالية وتوفرها واستخدامها. كما أكدت دراسة Kim وآخرون وجود أثر إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي. أما دراسة Oruo حول كينيا فقد بينت أهمية الخدمات المالية الرقمية في دعم الشمول المالي، خاصة في الدول الإفريقية. كما تناولت دراسة Ameziane موضوع الشمول المالي الإسلامي وأثره على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ومن خلال هذه الدراسات يمكن القول إن أغلبها يتفق على وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. غير أن درجة هذا التأثير تختلف من دراسة إلى أخرى حسب المؤشرات المستعملة والفترة الزمنية وطبيعة الاقتصاد محل الدراسة كما نلاحظ أن بعض الدراسات ركزت كثيرا على المؤشرات التقليدية، مثل الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي والقروض، بينما لم تعط اهتماما كافيا لمؤشرات الدفع الإلكتروني والرقمنة المالية، رغم أنها أصبحت مهمة في قياس الشمول المالي.

الفرع الثاني: الفجوة البحثية والقيمة المضافة للدراسة الحالية

رغم أهمية الدراسات السابقة، إلا أنها تترك مجالا لمزيد من البحث في موضوع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. فالكثير من الدراسات المحلية ركز على مؤشرات تقليدية مثل الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي والقروض والودائع، ولم يتوسع كثيرا في مؤشرات حديثة مثل الدفع الإلكتروني والرقمنة المالية. وهذا يمثل فجوة مهمة، لأن الشمول المالي في الوقت الحالي لم يعد يرتبط فقط بوجود فرع بنكي أو حساب مصرفي، بل أصبح يرتبط أيضا بمدى استعمال الوسائل الرقمية في الدفع والتحويل والمعاملات المالية. كما أن بعض الدراسات اهتمت بالجانب القياسي فقط، دون ربط النتائج بشكل كاف بخصوصية الاقتصاد الجزائري. فالإقتصاد الجزائري له طبيعة خاصة، لأنه لا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، كما أن التعامل النقدي لا يزال منتشرا بين الأفراد والتجار لذلك فإن دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر تحتاج إلى مراعاة هذه الخصوصية وتظهر فجوة أخرى في اختلاف نتائج الدراسات حول قوة تأثير مؤشرات الشمول المالي على النمو فبعض الدراسات وجدت أن توفر الخدمات المالية يؤثر إيجابيا على النمو، بينما بينت دراسات أخرى أن استعمال هذه الخدمات لا يزال محدودا. وهذا يعني أن وجود الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي وحده لا يكفي، إذا لم يكن هناك استخدام فعلي ومنتظم للخدمات المالية.

انطلاقا من ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم قيمة مضافة من خلال دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على مؤشرات الوصول والاستخدام المالي. كما تحاول الدراسة ربط الجانب النظري بواقع الاقتصاد الجزائري، ثم اختبار العلاقة قياسيا في الفصل التطبيقي.

وتتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في أنها لا تنظر إلى الشمول المالي من زاوية توفر الخدمات فقط، بل تحاول أيضا إبراز أهمية الاستخدام الفعلي لها من خلال إدخال مؤشرات أخرى كعدد الحسابات النشطة الذي لم يتم استعماله في الدراسات الأخرى التي تناولت حالة الجزائر، ومقارنة بالدراسات السابقة، خاصة الأجنبية منها، تتميز الدراسة الحالية بجداثة البيانات التي تصل إلى سنة 2024، كما أن هذه البيانات هي بيانات كلية للقطاع البنكي في شكل سلسلة زمنية وليست بيانات مقطعية مما سمح باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، تم بناء الإطار النظري والتحليلي لموضوع الدراسة انطلاقاً من تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، ثم إبراز مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو، سواء في الفكر الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي أو ضمن نظريات النمو الداخلي. وقد تبين أن النظام المالي لا يعد مجرد وسيط لتحويل المدخرات إلى استثمارات، بل يمثل ركيزة أساسية في تعبئة الموارد، تحسين تخصيصها، وتقليل تكاليف المعاملات، بما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي.

كما تم التطرق إلى واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت المؤشرات أن الجهود المبذولة لتعزيز الإدماج المالي ما تزال تواجه تحديات هيكلية، أبرزها ضعف انتشار الخدمات المصرفية في بعض المناطق، محدودية استخدام الوسائل الرقمية، وطغيان الطابع الريعي للاقتصاد الوطني. وفي المقابل، بين تحليل واقع النمو الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري ما يزال مرتبطاً بقطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله عرضة للصدمات الخارجية ويحد من ديناميكية النمو المستدام. أما فيما يخص الدراسات السابقة، فقد أظهرت معظمها وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، سواء في السياق الجزائري أو في تجارب دول أخرى، مع اختلاف في درجة التأثير تبعاً لطبيعة المؤشرات المستعملة والمنهجيات المعتمدة. كما أبرزت بعض الدراسات أن أثر الشمول المالي يتعزز بوجود بيئة مؤسسية ورقمية داعمة، وهو ما يفتح المجال أمام تعميق التحليل في الدراسة التطبيقية.

وعليه، يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية ومنهجية تمهد للانتقال إلى الفصل الموالي، الذي سيتم فيه اختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة قياسية، بهدف التأكد من مدى انسجام النتائج التطبيقية مع ما توصلت إليه الأدبيات السابقة.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على

النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (2009-2024).

تمهيد الفصل الثاني:

تندرج هذه الدراسة ضمن الأدبيات الحديثة التي تسعى إلى تحليل دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال توظيف مقاربات كمية تسمح بفهم العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي هذا السياق، يكتسي اختيار المنهجية القياسية المناسبة أهمية بالغة، خاصة في ظل تداخل العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وتباين خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة. وعليه، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي يُعد من أكثر النماذج ملاءمة لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، خصوصًا في حالة اختلاف درجات تكاملها. يهدف هذا الفصل إلى بناء الإطار التطبيقي للدراسة من خلال تحديد المتغيرات المعتمدة، ومعالجة البيانات، وصياغة النموذج القياسي الذي يسمح باختبار أثر أبعاد الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2024). وقد تم الاعتماد على بيانات سنوية مستمدة من كل من البنك الدولي وبنك الجزائر، بما يضمن دقة المعطيات وتكاملها، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها. وعليه، يتناول هذا الفصل عرضًا تفصيليًا لمنهجية بناء المتغيرات، وتبرير اختيار النموذج القياسي، بالإضافة إلى تقديم الصيغة النهائية للنموذج المعتمد، تمهيدًا لتقدير العلاقات الاقتصادية واستخلاص النتائج التي من شأنها تفسير طبيعة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة لتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال توضيح طبيعة البيانات المستخدمة ومصادرها، وكذا الأدوات القياسية المعتمدة في التقدير والتحليل، ويكتسي هذا الجانب أهمية بالغة، كونه يحدد مدى دقة النتائج ومصادقيتها، من خلال اختيار نموذج قياسي ملائم يتوافق مع خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة.

وفي هذا السياق، تم الاعتماد على نموذج ARDL Model لما يتميز به من مرونة في التعامل مع متغيرات مختلفة من حيث درجة التكامل، وقدرته على تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل. كما سيتم التطرق إلى كيفية بناء مؤشرات الشمول المالي، ومعالجة البيانات، واختبارات السكون والتكامل، إضافة إلى عرض خطوات التقدير والتحقق من صلاحية النموذج، بما يضمن تقديم نتائج دقيقة يمكن الاستناد إليها في تفسير العلاقة المدروسة.

المطلب الأول: عرض عينة ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة في الاقتصاد الكلي لـ الجزائر، وعليه فإن مجتمع الدراسة يشمل جميع القيم الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والمالية ذات الصلة بموضوع الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ونظرًا لطبيعة المنهج القياسي المعتمد، فقد تم اختيار عينة زمنية تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2024، ويعود اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي خاصة مؤشر الحسابات النشطة الذي يعتبر مهماً للتعبير عن حجم الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، وحيث أن معالم توجه الجزائر نحو تبني الشمول المالي بدأت تظهر في الفترة ما بعد سنة 2000، بدءاً بمرحلة تحديث وعصرنة القطاع البنكي إلى غاية 2010 والتي تميزت بالتركيز على تطوير وسائل الدفع الإلكتروني، ثم مرحلة التوجه الفعلي نحو الإدماج المالي والرقمنة ما بين 2014-2019، وصولاً إلى مرحلة التسريع والرقمنة المالية الشاملة منذ 2020. تعد هذه العينة ممثلة بدرجة كافية لمجتمع الدراسة بما يسمح باستخلاص نتائج قابلة للتفسير والتحليل في سياق الاقتصاد الجزائري، كما أنها تتناسب مع طبيعة المنهج القياسي المعتمد.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات هذه الدراسة استنادًا إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، إضافةً إلى ملاءمتها لخصائص القطاع المالي الجزائري وقدرتها على عكس واقع ومستوى الشمول المالي في الجزائر. أولاً: المتغير التابع:

- معدل النمو الاقتصادي (GDPG):

تم اختيار هذا المتغير للتعبير عن النمو الاقتصادي، وهو يتمثل في نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أداء الاقتصاد وقدرته على تحقيق التوسع في الإنتاج، كما يعكس مدى تحسن النشاط الاقتصادي عبر الزمن، حيث يدل ارتفاعه على زيادة في الإنتاج والدخل، بينما يشير انخفاضه أو تسجيله قيمة سالبة إلى تباطؤ أو انكماش اقتصادي.

وقد تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات السابقة للدلالة على النمو الاقتصادي، مثل دراسة Chiad وآخرون التي اعتمدت على النمو الاقتصادي كمتغير تابع لقياس أثر الشمول المالي في الجزائر، ودراسة Kim وآخرون التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي، إضافةً إلى دراسة بن زوي وزغبة التي اعتمدت على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

تمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة مؤشرات الشمول المالي بأبعاده الأساسية، وقد تم اختيارها بالاعتماد على المؤشرات المعتمدة من طرف بنك الجزائر. فقد تم اعتماد مؤشر عدد الوكالات البنكية للتعبير عن بعد الوصول المالي، ومؤشر عدد الحسابات النشطة للتعبير عن بعد الاستخدام المالي، كما تم اختيار مؤشر هامش سعر الفائدة في البداية للتعبير عن بعد الجودة، غير أن ثبات قيم هذا المؤشر خلال فترة الدراسة حال دون إمكانية إدراجه في النموذج القياسي. وبناءً على ذلك، تمثلت المتغيرات المستقلة المعتمدة في هذه الدراسة فيما يلي:

1- عدد الوكالات البنكية (AGE)

يعرف متغير عدد الوكالات البنكية بأنه إجمالي عدد الفروع التابعة للبنوك العاملة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. ويستخدم هذا المتغير كمؤشر على مدى انتشار البنية التحتية المالية وإمكانية الوصول إلى الخدمات البنكية، حيث يعكس ارتفاعه توسع التغطية الجغرافية للنظام المصرفي وتحسن مستوى الشمول المالي من جانب العرض. وقد تم استخدام هذا المؤشر في أكثر من دراسة سابقة لقياس بعد الوصول المالي، مثل دراسة (حمومي وفاء وآخرون) التي اعتمدت على عدد الفروع البنكية ضمن مؤشرات الشمول المالي في تحليل أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ودراسة بن زاوي هاجر وزغبة طلال التي استعملت عدد فروع البنوك التجارية كمؤشر للإتاحة المالية، إضافة إلى دراسة (Zenasni و Kitouni) التي ميزت بين بعد الإتاحة وبعد الاستخدام في قياس أثر الشمول المالي على النمو والتنمية في الجزائر.

2- عدد الحسابات النشطة (ACAC)

يعرف متغير عدد الحسابات النشطة بأنه إجمالي عدد الحسابات البنكية المستخدمة فعلياً من قبل الأفراد أو المؤسسات خلال فترة معينة، سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية. ويعد هذا المتغير مؤشراً على مستوى استخدام الخدمات المالية، لأنه لا يكفي بقياس وجود الحسابات البنكية فقط، بل يعبر عن مدى استعمالها الفعلي في المعاملات المالية. وكلما ارتفع عدد الحسابات النشطة دل ذلك على تحسن الشمول المالي من جانب الطلب والاستخدام. وقد تم اختيار هذا المؤشر لأنه يعبر بصورة أوضح عن الاندماج الفعلي للأفراد والمؤسسات داخل النظام البنكي، مقارنة بالمؤشرات التي تركز فقط على توفر الخدمات المالية. كما أن هذا المؤشر يتماشى مع توجه عدد من الدراسات التي أكدت أن الشمول المالي لا يتحقق بمجرد توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، بل يتطلب استعمالاً فعلياً ومنتظماً لها، مثل دراسة (Sarma و Pais) التي اعتمدت على بعد الاستخدام ضمن قياس الشمول المالي، ودراسة (Kim وآخرون) التي أبرزت أهمية الاستخدام المالي في دعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً: المتغير الضابط

إلى جانب المتغيرات التفسيرية المرتبطة بالشمول المالي، تم إدراج متغير ضابط يتمثل في معدل التضخم (INF)، وذلك بهدف التحكم في أثر الاستقرار السعري على النمو الاقتصادي. ويقاس معدل التضخم التغير في المستوى العام

للأسعار، ويعد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر في النمو، سواء من خلال تأثيره على القدرة الشرائية أو على الاستثمار أو على استقرار النشاط الاقتصادي.

ويهدف إدراج هذا المتغير إلى عزل أثر العوامل الكلية الأخرى التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، بما يسمح بالحصول على تقديرات أكثر دقة لأثر الشمول المالي. فإدراج التضخم في النموذج يساعد على معرفة ما إذا كان تأثير مؤشرات الشمول المالي على النمو قائما بذاته، أو أنه يتأثر بالوضع العام للأسعار والاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ثانوية ذات طابع زمني، تم جمعها من مصادر رسمية موثوقة لضمان دقة النتائج ومصداقيتها، وتتمثل أهم هذه المصادر في قواعد بيانات البنك الدولي، التي وفرت مؤشرات الاقتصاد الكلي ومجموعة من متغيرات الشمول المالي، إضافة إلى بيانات بنك الجزائر، التي تم الاعتماد عليها خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات المحلية المرتبطة بالقطاع البنكي، مثل عدد الوكالات البنكية، وعدد الحسابات النشطة.

وقد تم اختيار هذه المصادر نظراً لما تتميز به من:

- الشمولية والتغطية الزمنية المنتظمة
- الموثوقية والدقة الإحصائية
- القابلية للمقارنة والتحليل القياسي

كما تم اعتماد فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2024 ، نظراً لتوفر البيانات الخاصة بمؤشرات الشمول المالي، خاصة تلك الصادرة عن بنك الجزائر، بما يسمح ببناء نموذج قياسي متكامل يعكس واقع الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام برنامج EViews 12 ، الذي يُعد من أبرز البرمجيات المتخصصة في تحليل السلاسل الزمنية والنماذج القياسية.

تم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي من خلال توظيف نموذج ARDL Model كأداة رئيسية للتحليل، لما يتميز به من قدرة على دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وإمكانية تطبيقه في حالة وجود متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة $I(0)$ و $I(1)$ كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاستخلاص سرعة التكيف نحو التوازن طويل الأجل.

وشملت الأدوات المستخدمة أيضاً:

- اختبارات السكون (Unit Root Tests) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية
- اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك
- تحليل الملاحظات قصيرة وطويلة الأجل

وقد سمحت هذه الأدوات بتقديم تحليل قياسي متكامل ودقيق، يمكن من خلاله تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واستخلاص نتائج علمية موثوقة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية

بعد تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات والأدوات القياسية المعتمدة، سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية. ويتم ذلك بداية من تقديم وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة، ثم تحليل تطورها خلال الفترة المدروسة، قبل الانتقال إلى اختبارات الاستقرارية وتقدير النموذج القياسي واختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

قبل الانتقال إلى التقدير القياسي، يتم أولاً عرض الخصائص العامة لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية. ويساعد هذا التحليل على فهم طبيعة البيانات المستعملة، ومعرفة مستوى تشتتها واتجاهها العام، إضافة إلى الكشف الأولي عن وجود قيم متطرفة أو تقلبات قد تؤثر على نتائج النموذج القياسي.

الفرع الأول: تحليل المؤشرات الإحصائية الوصفية

يهدف هذا الفرع إلى تقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال مجموعة من المؤشرات الإحصائية الأساسية وذلك بغرض فهم خصائص البيانات وطبيعة توزيعها قبل الانتقال إلى التحليل القياسي. وتُعد هذه المرحلة ضرورية للكشف عن سلوك المتغيرات ومدى تجانسها وكذا تحديد وجود القيم الشاذة أو الانحرافات التي قد تؤثر على نتائج التقدير.

ويوضح الجدول الآتي أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي GDPG وعدد الوكالات البنكية AGE وعدد الحسابات النشطة ACAC، ومعدل التضخم INF

الجدول رقم 5: المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري Std. Dev.	المتوسط
معدل النمو الاقتصادي GDPG	4.800000	- 5.000000	2.367538	2.366667
عدد الوكالات البنكية AGE	1649.000	1256.000	118.9122	1479.400
عدد الحسابات النشطة ACAC	17491949	12636485	1538507	15273383
معدل التضخم INF	9.322174	1.951768	2.437590	5.363923

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12 أنظر الملحق 12

1- تحليل النزعة المركزية والتشتت

تشير النتائج إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي (GDPG) بلغ حوالي 2.36% خلال فترة الدراسة، وهو مستوى يعكس نمواً متوسطاً يميل إلى التذبذب، خاصة مع تسجيل قيمة دنيا سالبة (-5%)، ما يدل على تعرض

الاقتصاد الجزائري لفترات انكماش، مقابل قيمة قصوى بلغت 4.8%. كما يظهر الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (2.36) وجود تقلبات واضحة في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمتغير عدد الوكالات البنكية (AGE)، فقد بلغ متوسطه حوالي 1479 وكالة، مع تشتت متوسط (انحراف معياري 118)، ما يعكس تطوراً تدريجياً ومستقراً نسبياً في البنية التحتية البنكية.

في حين سجل متغير عدد الحسابات النشطة (ACAC) متوسطاً مرتفعاً قدره 15.27 مليون حساب، وهو ما يعكس توسعاً ملحوظاً في استخدام الخدمات البنكية، رغم وجود بعض التباين (انحراف معياري يقارب 1.5 مليون)، ما يدل على نمو غير متجانس عبر السنوات.

أما معدل التضخم (INF)، فقد بلغ متوسطه حوالي 5.36%، مع انحراف معياري قدره 2.43، ما يعكس تقلبات في المستوى العام للأسعار، تراوحت بين 1.95% و 9.32%.

2- تحليل شكل التوزيع (Skewness & Kurtosis)

يبين معامل الالتواء (Skewness) أن:

- معدل النمو الاقتصادي (GDPG) يتميز بانحراف سلبي حاد (-2.07)، ما يدل على وجود قيم منخفضة أو صدمات سلبية قوية (مثل أزمة 2020).
 - متغيرا AGE و ACAC يميلان أيضاً إلى انحراف سلبي طفيف، ما يعكس تركيز القيم حول مستويات مرتفعة.
 - في المقابل، يظهر التضخم (INF) انحرافاً إيجابياً، ما يدل على وجود بعض القيم المرتفعة.
- أما معامل التفرطح (Kurtosis)، فيُظهر أن:
- GDPG يتميز بتفرطح مرتفع (7.35)، ما يشير إلى توزيع حاد يحتوي على قيم متطرفة (Leptokurtic).
 - باقي المتغيرات AGE، ACAC، INF أقل من 3، ما يدل على توزيعات مفلطحة نسبياً (Platykurtic).

الفرع الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والشمول المالي خلال فترة الدراسة

أولاً: تطور معدل النمو الاقتصادي GDPG

الشكل رقم 1: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

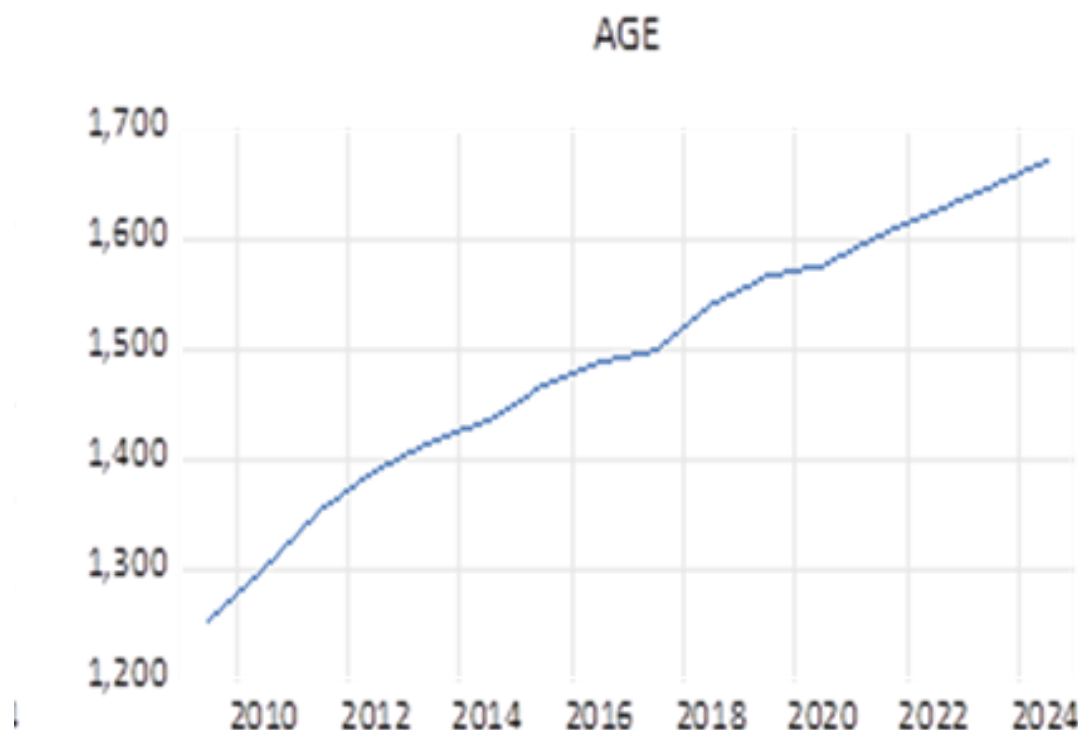
يوضح الشكل أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرف مساراً متذبذباً خلال الفترة 2009-2024، حيث لم يأخذ اتجاهها تصاعدياً أو تنازلياً منتظماً. فقد سجل ارتفاعاً واضحاً سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، ثم عرف بعد ذلك تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات اللاحقة. كما يلاحظ وجود تراجع تدريجي في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، قبل أن يسجل انخفاضاً حاداً سنة 2020، وهي أدنى قيمة خلال فترة الدراسة. وبعد ذلك، عاد معدل النمو إلى الارتفاع بداية من سنة 2021، مع تسجيل تعاف نسبي خلال السنوات الأخيرة.

يعكس هذا التذبذب تأثير النمو الاقتصادي في الجزائر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات. ففي الفترة 2009-2014، ساهم تحسن أسعار النفط وارتفاع الإنفاق العمومي في دعم النشاط الاقتصادي، مما يفسر تسجيل معدلات نمو متوسطة إلى مرتفعة نسبياً.

أما خلال الفترة 2015-2019، فقد تأثر النمو بتراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، وهو ما انعكس على الإيرادات العمومية ومستوى الإنفاق والاستثمار. وفي سنة 2020، سجل الاقتصاد انكماشاً واضحاً نتيجة الأثر المزدوج لجائحة كوفيد-19 وتراجع الطلب العالمي على النفط. وبعد سنة 2021، بدأ النمو يعرف تعافياً تدريجياً، مدفوعاً بتحسين أسعار الطاقة واستئناف النشاط الاقتصادي، غير أن هذا التعافي يبقى مرتبطاً بمدى قدرة الاقتصاد على تنويع مصادر النمو وتقليل التبعية للمحروقات.

ثانياً: تطور عدد الوكالات البنكية AGE

الشكل رقم 2: تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2009-2024



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

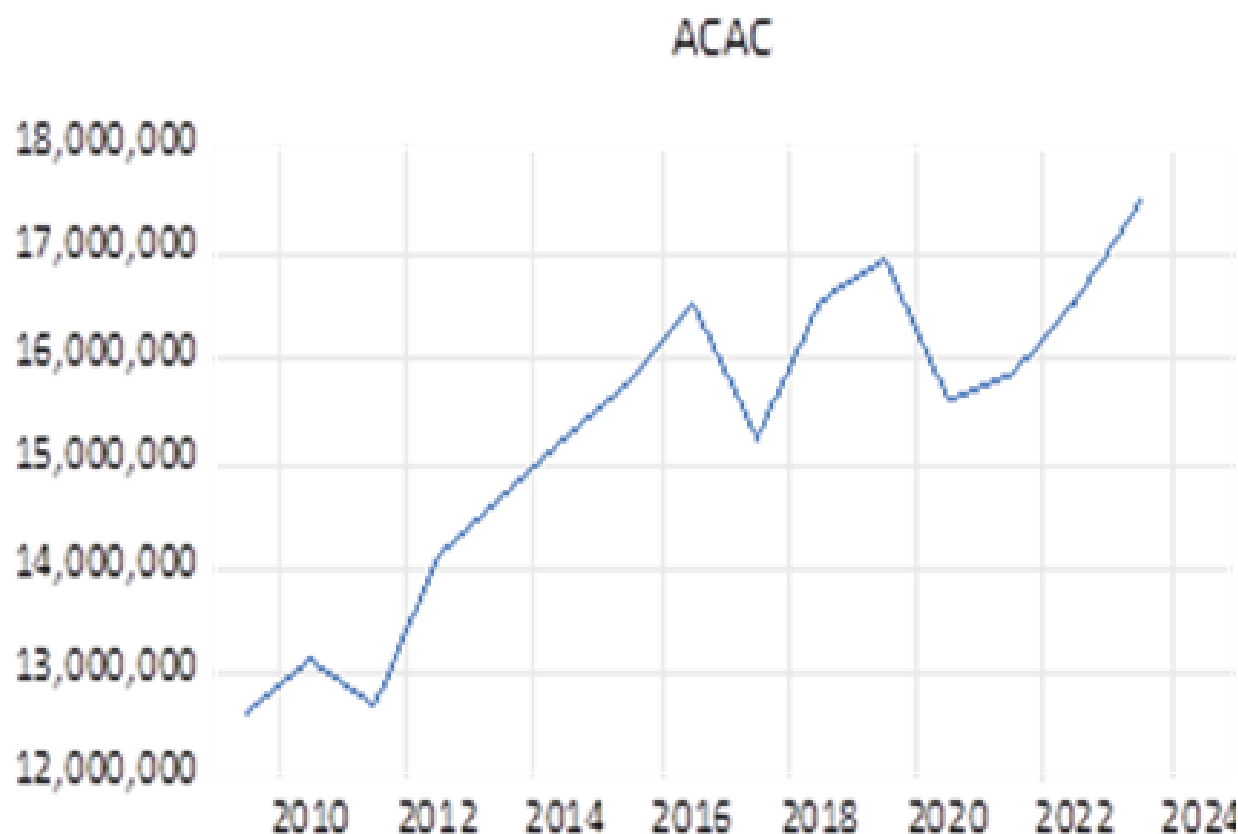
يوضح الشكل أن عدد الوكالات البنكية في الجزائر عرف اتجاها تصاعديا شبه منتظم خلال الفترة 2009-2024. فقد انتقل المؤشر من مستوى منخفض نسبيا في بداية الفترة إلى مستوى أعلى في نهايتها، مع تسجيل زيادات متتالية عبر أغلب السنوات. ويلاحظ أن المنحنى لم يعرف تراجعاً واضحاً، بل اتسم بالارتفاع التدريجي، مع بعض فترات التباطؤ النسبي في وتيرة الزيادة.

يعكس هذا التطور توسع الشبكة البنكية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على وجود جهود لتحسين الانتشار الجغرافي للبنوك وتقريب الخدمات المالية من الأفراد والمؤسسات. كما أن ارتفاع عدد الوكالات البنكية يعبر عن تحسن جانب الوصول المالي، باعتباره أحد الأبعاد الأساسية للشمول المالي.

غير أن هذا التوسع يبقى في جانبه الكمي فقط، لأن زيادة عدد الوكالات البنكية لا تعني بالضرورة ارتفاع الاستخدام الفعلي للخدمات المالية. ففعالية هذا المؤشر ترتبط بمدى قدرة الوكالات على جذب المتعاملين، وتسهيل المعاملات، وتقديم خدمات مالية مناسبة. لذلك، فإن توسيع الشبكة البنكية يعد خطوة مهمة، لكنه يحتاج إلى تحسين جودة الخدمات البنكية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي حتى يتحول إلى شمول مالي فعلي يدعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً: تطور عدد الحسابات النشطة ACAC

الشكل رقم 3: تطور عدد الحسابات النشطة في الجزائر خلال الفترة 2009-2024



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

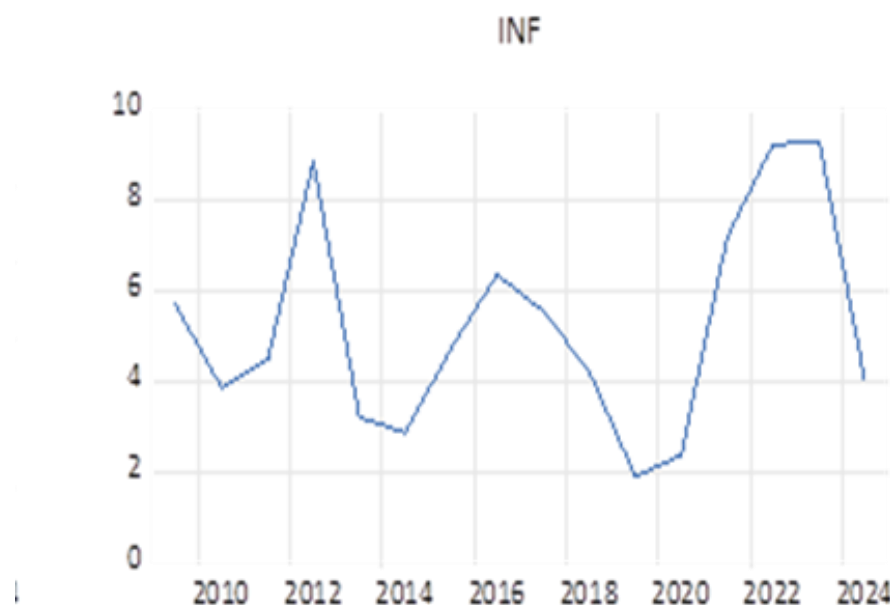
يوضح الشكل أن عدد الحسابات النشطة في الجزائر عرف اتجاها عاما نحو الارتفاع خلال الفترة 2009-2024، رغم تسجيل بعض التذبذبات في عدد من السنوات. فقد بدأ المؤشر بمستوى منخفض نسبيا في بداية الفترة، ثم عرف ارتفاعا واضحا ابتداء من السنوات اللاحقة، مع تسجيل بعض التراجعات المؤقتة، خاصة بعد فترات الصعود. وفي نهاية الفترة، يظهر المنحنى ارتفاعا ملحوظا، مما يدل على توسع عدد الحسابات المستخدمة فعليا داخل النظام البنكي. يعكس ارتفاع عدد الحسابات النشطة تحسنا في جانب الاستخدام المالي، وهو أحد الأبعاد المهمة للشمول المالي. فهذا المؤشر لا يعبر فقط عن امتلاك حساب بنكي، بل يدل على استعمال الحسابات فعليا في المعاملات المالية، سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات.

كما يشير هذا التطور إلى توسع التعامل مع الخدمات البنكية الرسمية، مما قد يساهم في تعبئة الادخار داخل الجهاز المصرفي، وتوسيع قاعدة التمويل، وتقليص التعاملات النقدية خارج القنوات الرسمية. غير أن التذبذبات المسجلة في بعض السنوات تدل على أن استخدام الخدمات البنكية ما يزال يواجه بعض العوائق، مثل ضعف الثقة في النظام البنكي، واستمرار

تفضيل التعامل النقدي، ومحدودية الثقافة المالية لدى بعض الفئات. وبناء على ذلك، فإن تحسين هذا المؤشر يتطلب تشجيع الاستخدام الفعلي للحسابات وتطوير الخدمات المالية الرقمية.

رابعاً: تطور معدل التضخم INF

الشكل رقم 4: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2024



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

يوضح الشكل أن معدل التضخم في الجزائر عرف تقلبات واضحة خلال الفترة 2009-2024، حيث سجل ارتفاعات وانخفاضات متتالية. فقد بدأ المؤشر بمستوى متوسط في بداية الفترة، ثم ارتفع بشكل واضح سنة 2012، قبل أن يتراجع بعد ذلك خلال السنوات الموالية. كما عرف التضخم ارتفاعاً جديداً في منتصف الفترة، ثم انخفض تدريجياً إلى مستويات منخفضة نسبياً قبل أن يعود إلى الارتفاع بقوة خلال السنوات الأخيرة، خاصة بين 2021 و2023، ثم تراجع في نهاية الفترة.

يعكس هذا التذبذب تأثير معدل التضخم بعدة عوامل اقتصادية داخلية وخارجية، من بينها تغير أسعار المواد المستوردة، تقلبات أسعار الطاقة، تطورات السياسة النقدية، ومستوى الطلب الداخلي. كما أن ارتفاع التضخم في بعض السنوات قد يرتبط بزيادة الإنفاق أو ارتفاع تكاليف الاستيراد، بينما يدل انخفاضه في سنوات أخرى على تراجع الضغوط السعرية أو ضعف الطلب.

ويعد إدراج معدل التضخم في الدراسة مهما لأنه يمثل أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي. فارتفاع التضخم بشكل كبير قد يؤثر سلبا على القدرة الشرائية ويضعف الاستقرار الاقتصادي، بينما قد يعكس التضخم المعتدل في بعض الفترات نشاطا في الطلب الكلي. لذلك تم استعمال هذا المتغير كمتغير ضابط، بهدف عزل أثر التغيرات السعرية عند قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية.

يتم فيما يلي عرض نتائج الدراسة القياسية التي تهدف إلى اختبار أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024. وبمر ذلك بعدة مراحل أساسية، تبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ثم تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة، وبعدها تقدير نموذج **ARDL**، يلي ذلك إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج، ثم اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفرع الأول: اختبار استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة

من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تم توظيف اختبار "ديكي فولير المطور" (**ADF**) و"فيليب بيرون" (**PP**) على المستوى (0) ثم عمل الفرق الأول على كل سلسلة على حدة، وإعادة الاختبار، والذي جاءت نتائجه مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: اختبار (**ADF**) و(**PP**) لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level		GDPG	AGE	ACAC	GEXP	INF
With Constant	t-Statistic	-3.2030	-3.0337	-1.3049	-0.4917	-3.3047
	Prob.	0.0402	0.0544	0.5962	0.8636	0.0385
		**	*	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1568	-4.6077	-2.3280	-1.6948	-3.4944
	Prob.	0.1297	0.0153	0.3948	0.6946	0.0794
		n0	**	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7389	7.6720	1.4171	-0.6430	-1.0831
	Prob.	0.0778	1.0000	0.9526	0.4191	0.2393
		*	n0	n0	n0	43
At First Difference		d(GDPG)	d(AGE)	d(ACAC)	d(GEXP)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-5.8135	-3.6330	-4.3369	-7.1658	-3.4387

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level		GDPG	AGE	ACAC	GEXP	INF
With Constant	t-Statistic	-3.2030	-3.4373	-1.1337	-2.8582	-2.5171
	Prob.	0.0402	0.0263	0.6706	0.0739	0.1311
		**	**	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1568	-8.3198	-2.2429	-4.5416	-2.5153
	Prob.	0.1297	0.0001	0.4335	0.0137	0.3171
		n0	***	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7389	6.5267	3.7889	0.4773	-0.9075
	Prob.	0.0778	1.0000	0.9995	0.8058	0.3069
		*	n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(GDPG)	d(AGE)	d(ACAC)	d(GEXP)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-6.8669	-3.1883	-6.0616	-3.9851	-3.3412

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق (03-04) وبرنامج (Eviews 12).

من خلال الجداول أعلاه، نلاحظ قيمة ($Prob^*$) من اختبار (ADF) و (PP) لكل من السلاسل عند المستوى (0) (قبل إجراء الفروق الأولى) كانت أكبر من (0.05)، وهذا يعني انها غير مستقرة عند المستوى (0)، وبعد إجراء الفروق الأولى على السلاسل غير المستقرة أصبحت قيمة ($Prob^*$) أقل من (0.05)، ما يدفعنا للقول أن هذه السلاسل مستقرة عند المستوى الأول (الفرق الأول) خاصة بدون ثابت، ومنه يكون شرط الاستقرار محقق لاستخدام نموذج (ARDL).

الفرع الثاني: تحديد عدد فترات الإبطاء

في هذا الصدد، يتم حساب المؤشرات المذكورة سابقا بعد تقدير نموذج (VAR)، وعلى أساس اصغر قيمة لها يتم تحديد عدد التأخيرات اللازمة لتقدير النموذج، ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ اتفاق 5/5 (موضع *) من مؤشرات على 2 تأخيرات في النموذج ($P=2$).

الجدول رقم 7: اختبار اكتشاف عدد التأخيرات نموذج (VAR).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-12.46826	NA	7.98e-08	0.684010	0.905008	0.769240
1	353.1330	636.4171	4.02e-13	-11.52345	-9.976458	-10.92683
2	755.8558	611.5419*	5.33e-19*	-25.10577*	-22.23279*	-23.99777*

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق (1) وبرنامج (Eviews 12).

الفرع الثالث: عرض وتحليل نتائج تقدير نموذج ARDL الأمثل

بعد التأكد من استقرارية متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وقد تم اختيار النموذج الأفضل اعتمادا على معيار Akaike، حيث أظهرت النتائج أن النموذج الأنسب هو $ARDL(2, 2, 2, 2)$ ، كما هو موضح في الملحق رقم (05). ويعرض الجدول الآتي نتائج تقدير نموذج ARDL الأمثل:

الجدول رقم 8: نتائج تقدير نموذج ARDL الأفضل

المتغيرات	معنوية المعالم	معنوية المعالم
C	β_0	44.90965
	Prob	0.0038
AGE	B1	0.066534
	Prob	0.0104
ACAC	B2	2.40E-06
	Prob	0.0039
INF	B3	1.515947
	Prob	0.0030
جودة التوفيق	R-squared	0.999990
جودة النموذج	F-statistic	9192.230
	Prob(F-statistic)	0.008135

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL الأفضل أن أغلب معالم النموذج جاءت معنوية إحصائياً، حيث كانت قيم الاحتمال الخاصة بكل من الثابت C، وعدد الوكالات البنكية AGE، وعدد الحسابات النشطة ACAC، ومعدل التضخم INF أقل من مستوى الدلالة 5%، وهو ما يدل على وجود أثر معنوي لهذه المتغيرات على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R-squared حوالي 0.999990، وهي قيمة مرتفعة جداً مما يدل على أن النموذج يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى ذلك بلغت قيمة F-statistic حوالي 9192.230، باحتمال قدره 0.008135، وهو أقل من 5%، مما يؤكد معنوية النموذج ككل وصلاحيته المبدئية للتحليل القياسي

انطلاقاً من نتائج الجدول، يمكن كتابة الصيغة المبسطة لمعادلة النمو الاقتصادي بدلالة مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2024 كما يلي:

$$GDPG = 44.90965 + 0.066534AGE + 0.00000240ACAC + 1.515947INF$$

حيث إن:

- **GDPG** معدل النمو الاقتصادي .
- **AGE** عدد الوكالات البنكية .
- **ACAC** عدد الحسابات النشطة .
- **INF** معدل التضخم .

يتضح من خلال المعادلة أن عدد الوكالات البنكية AGE له أثر موجب على معدل النمو الاقتصادي، حيث إن ارتفاع عدد الوكالات البنكية بوكالة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بقيمة 0.066534، مع ثبات باقي المتغيرات. ويدل ذلك على أن توسيع شبكة الوكالات البنكية يمكن أن يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي.

كما يظهر أن عدد الحسابات النشطة ACAC له أثر موجب على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معاملته 0.00000240 ورغم أن هذه القيمة تبدو صغيرة، إلا أن طبيعة المتغير تقاس بعدد كبير من الحسابات، وبالتالي فإن

ارتفاع الحسابات النشطة يعكس زيادة الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، وهو ما يساهم في تعبئة الادخار وتوسيع المعاملات داخل النظام البنكي.

أما معدل التضخم INF ، فقد جاء أثره موجبا، حيث بلغت قيمة معاملته 1.515947 ويمكن تفسير ذلك بأن التضخم في بعض الفترات قد يكون مرتبطا بارتفاع الطلب الكلي وزيادة النشاط الاقتصادي، خاصة في اقتصاد يعتمد بدرجة معتبرة على الإنفاق العمومي. غير أن هذه النتيجة يجب التعامل معها بحذر، لأن ارتفاع التضخم بشكل كبير قد يؤدي إلى آثار سلبية على القدرة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.

وبناء على ذلك، تبين المعادلة أن مؤشرات الشمول المالي المعتمدة في الدراسة، خاصة عدد الوكالات البنكية وعدد الحسابات النشطة، ترتبط بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع بروز أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية في دعم النشاط الاقتصادي.

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج

قبل اعتماد النموذج المقدر، ينبغي التأكد من جودة أدائه وخلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على دقة النتائج. ويتم ذلك من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية، أهمها:

- اختبار الارتباط الذاتي LM يستخدم للتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج، لأن وجود هذا الارتباط قد يؤدي إلى ضعف دقة التقديرات .
- اختبار عدم ثبات التباين $ARCH$ يستعمل للكشف عن مشكلة تغير تباين الأخطاء، ويهدف إلى التأكد من أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة .
- اختبار التوزيع الطبيعي $Jarque-Bera$ يهدف إلى معرفة ما إذا كانت بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز صلاحية النموذج للتحليل القياسي .
- اختبار $Ramsey RESET$ يستخدم للتأكد من سلامة الصياغة الدالية للنموذج، أي معرفة ما إذا كان النموذج لا يعاني من خطأ في التحديد أو من إغفال متغيرات مهمة.

الجدول رقم 9: نتائج الاختبارات التشخيصية

RAMSEY RESET		Normality test	Serial	Heteroskedasticity Test	الاختبار
T- statistic	F-statistic	Jarque Bera	Correlation LM Test	ARCH Test	
1.790054	3.204295	0.215699	1.491516	0.767017	القيمة
0.0819	0.0819	0.897763	0.2390	0.4017	الاحتمال

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج *EViews 12*.

تشير نتائج اختبار LM إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.2390 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، ويتم قبول فرضية عدم الارتباط تسلسلي بين البواقي.

كما تبين نتائج اختبار $ARCH$ أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.4017 ، وهي أكبر من 0.05 ، مما يدل على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

أما اختبار $Jarque-Bera$ ، فقد أظهر أن قيمة الاحتمال بلغت 0.897763 ، وهي أكبر من 0.05 ، وبالتالي لا نرفض فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يتعلق باختبار $Ramsey RESET$ ، فقد بلغت قيمة الاحتمال 0.0819 ، وهي أكبر من 0.05 ،

مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ في التحديد.

وبناء على نتائج هذه الاختبارات، يمكن القول إن النموذج المقدر مقبول من الناحية التشخيصية، لأنه لا يعاني من الارتباط الذاتي، ولا من عدم ثبات التباين، كما أن بواقيه تتبع التوزيع الطبيعي، وصيغته الدالية ملائمة. ويمكن الانتقال إلى اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفرع الخامس: اختبار الحدود Bounds Test

نتائج هذا الاختبار جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	16554.01 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	13	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج *EViews 12*.

وفقا لنتائج الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (16554.01) أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى، بنسبة ثقة (10%، 5%، 2.5%، 1%) أي أننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المطلب الثالث: مناقشة وتفسير نتائج العلاقة القياسية

الفرع الأول: تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول رقم 11: نتائج معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/27/26 Time: 12:41
Sample: 2009 2024
Included observations: 13

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPG(-1))	0.768312	0.002227	344.9942	0.0018
D(AGE)	0.066534	0.000338	197.0647	0.0032
D(AGE(-1))	-0.083367	0.000371	-224.5432	0.0028
D(ACAC)	2.40E-06	4.95E-09	484.1124	0.0013
D(ACAC(-1))	1.92E-06	8.29E-09	232.0657	0.0027
D(INF)	1.515947	0.002408	629.4490	0.0010
D(INF(-1))	-0.735164	0.001978	-371.6368	0.0017
CointEq(-1)*	-2.904844	0.004515	-643.3119	0.0010
R-squared	0.999994	Mean dependent var	-0.053846	
Adjusted R-squared	0.999987	S.D. dependent var	3.236669	
S.E. of regression	0.011856	Akaike info criterion	-5.756689	
Sum squared resid	0.000703	Schwarz criterion	-5.409028	
Log likelihood	45.41848	Hannan-Quinn criter.	-5.828149	
Durbin-Watson stat	3.205565			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج *EViews 12*

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير وجود ديناميكية قوية بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يتضح أولاً أن معامل تصحيح الخطأ ($CointEq(-1)$) جاء سالباً ومعنوياً إحصائياً بقيمة (-2.90)، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. غير أن القيمة المطلقة المرتفعة لهذا المعامل تشير إلى سرعة تصحيح عالية جداً تتجاوز الواحد، بما يعني أن النظام لا يكتفي بتصحيح الاختلال، بل يحدث نوع من التصحيح المفرط (*Over-adjustment*)، حيث يتم استرجاع التوازن بسرعة كبيرة قد تؤدي إلى تقلبات إضافية في الأجل القصير. اقتصادياً، يعكس ذلك حساسية الاقتصاد الجزائري للصدمات، خاصة في ظل طبيعته الريعية واعتماده على عوامل خارجية.

على مستوى المتغير التابع، يُلاحظ أن معامل التأخر لمعدل النمو الاقتصادي $(D(GDPG(-1)))$ موجب ومعنوي، ما يدل على وجود أثر قصوري (Inertia)، حيث يتأثر النمو الحالي بأدائه في الفترة السابقة، وهو ما يعكس استمرارية النشاط الاقتصادي وعدم استجابته الفورية للتغيرات.

فيما يتعلق بمؤشر الوصول المالي (AGE)، تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي في الفترة الحالية، حيث يساهم التوسع في عدد الوكالات البنكية في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. غير أن هذا التأثير يتحول إلى سالب في الفترة اللاحقة، ما يعكس أن هذا التوسع قد لا يكون مستدامًا إذا لم يُواكب بزيادة فعلية في الاستخدام أو بتحسين كفاءة الخدمات، وهو ما يعكس طابعًا كمياً أكثر منه نوعياً في تطور الشمول المالي.

أما بالنسبة لمؤشر الاستخدام المالي (ACAC)، فتُظهر النتائج تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا سواء في الفترة الحالية أو المتأخرة، ما يدل على أن زيادة عدد الحسابات النشطة تسهم بشكل مباشر ومستمر في دعم النمو الاقتصادي. ويعكس ذلك أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية في تعبئة الموارد وتحفيز الاستثمار، وهو ما يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية التي تبرز دور الوساطة المالية في دعم النمو.

وفيما يخص التضخم (INF)، تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي في الأجل القصير، ما يمكن تفسيره بكون التضخم المعتدل يعكس زيادة في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي. غير أن هذا التأثير يتحول إلى سلبي في الفترة اللاحقة، ما يعكس الآثار السلبية للتضخم المرتفع على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية، وهو ما يتماشى مع الطرح النظري الذي يربط بين التضخم والنمو بعلاقة غير خطية.

وبصفة عامة، تُظهر النتائج أن الشمول المالي في الجزائر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير، خاصة من خلال الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، غير أن بعض مظاهره، مثل التوسع في الوصول، قد لا تكون مستدامة في غياب كفاءة هيكلية. كما تعكس سرعة التعديل المرتفعة وجود استجابة قوية للصدمات، لكنها قد تكون مصحوبة بتقلبات، ما يستدعي تحسين استقرار السياسات الاقتصادية وتعزيز كفاءة النظام المالي لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الفرع الثاني: تقدير معادلة الأجل الطويل

الجدول رقم 12: نتائج تقدير معادلة طويلة الأجل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGE	-0.027789	0.000102	-273.4615	0.0023
ACAC	1.54E-06	8.85E-09	173.6028	0.0037
INF	0.812262	0.002570	316.0428	0.0020
C	15.46026	0.072249	213.9865	0.0030
EC = GDPG - (-0.0278*AGE + 0.0000*ACAC + 0.8123*INF + 15.4603)				

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج *EViews 12*.

تُبرز نتائج معادلة الأجل الطويل المقدّرة في إطار نموذج ARDL Model وجود علاقات مستقرة بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن اتجاهات هذه العلاقات تعكس خصوصية البنية الاقتصادية وطبيعة النظام المالي. فيما يتعلق بعدد الوكالات البنكية (AGE)، تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يُعد نتيجة لافته للنظر. ويعكس ذلك أن التوسع في البنية التحتية البنكية، رغم أهميته من حيث تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، لم يُترجم إلى مكاسب اقتصادية مستدامة. ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي بكون هذا التوسع اتخذ طابعاً كمياً أكثر منه نوعياً، في ظل ضعف كفاءة الوساطة المالية وعدم توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية دون تحقيق مردود اقتصادي فعلي.

في المقابل، يُظهر عدد الحسابات النشطة (ACAC) تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد أن الاستخدام الفعلي للخدمات المالية يمثل العامل الحاسم في تحقيق الشمول المالي الفعال. فزيادة عدد الحسابات النشطة تعكس ارتفاع مستوى الإدماج المالي، بما يساهم في تعبئة الادخار، وتوسيع قاعدة التمويل، وتحفيز الاستثمار، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

أما بالنسبة لمعدل التضخم (INF)، فقد أظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وهو ما قد يبدو مخالفاً للتصورات التقليدية. غير أن هذا يمكن تفسيره في سياق الاقتصاد الجزائري بكون التضخم يعكس في بعض الحالات توسعاً

في الطلب الكلي، خاصة في اقتصاد يعتمد على الإنفاق العمومي والعائدات الريعية، وبالتالي فإن العلاقة هنا قد تكون ارتباطية أكثر منها سببية مباشرة، حيث يتزامن ارتفاع الأسعار مع فترات النشاط الاقتصادي. كما يعكس الثابت (C) قيمة موجبة ومعنوية، ما يشير إلى وجود عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تسهم في تفسير النمو الاقتصادي، مثل الاستثمارات العمومية، أو تطور قطاع المحروقات، أو العوامل المؤسسية. بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص أن الشمول المالي في الجزائر يُسهم في دعم النمو الاقتصادي أساسًا من خلال الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، في حين أن التوسع في البنية التحتية البنكية دون تحسين الكفاءة قد يكون له أثر عكسي. وعليه، تؤكد هذه النتائج ضرورة الانتقال من التركيز على التوسع الكمي إلى تعزيز الكفاءة النوعية للنظام المالي، بما يضمن تحقيق أثر إيجابي ومستدام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد عرض نتائج التقدير القياسي واختبارات صلاحية النموذج، سيتم في هذا المطلب تحليل أهم النتائج المتوصل إليها، سواء من خلال الدراسة الوصفية أو من خلال الدراسة القياسية. كما سيتم اختبار فرضيات الدراسة على ضوء النتائج المتحصل عليها، بهدف معرفة مدى تحققها ومدى انسجامها مع الإشكالية المطروحة.

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة

1- تحليل نتائج الدراسة الوصفية

أظهرت نتائج الدراسة الوصفية أن متغيرات الدراسة عرفت تطورات مختلفة خلال الفترة المدروسة. فقد اتسم معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالتذبذب، حيث سجل فترات تحسن نسبي، خاصة في السنوات التي عرفت انتعاشا في أسعار النفط، كما سجل تراجعاً واضحاً سنة 2020 نتيجة تأثير جائحة كورونا وانخفاض النشاط الاقتصادي. ويعكس هذا الوضع هشاشة النمو الاقتصادي في الجزائر وارتباطه بالصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بقطاع المحروقات. أما عدد الوكالات البنكية، فقد عرف اتجاهها تصاعدياً شبه منتظم، وهو ما يدل على توسع البنية التحتية المصرفية وتحسن جانب الوصول المالي. غير أن هذا التوسع يبقى في معظمه توسعاً كمياً، لأن زيادة عدد الوكالات لا تعني بالضرورة ارتفاعاً فعلياً في استخدام الخدمات البنكية أو تحسناً في كفاءة الوساطة المالية.

وفيما يخص عدد الحسابات النشطة، فقد أظهر هو الآخر تطورا عاما نحو الارتفاع، مما يعكس تحسنا في استخدام الخدمات البنكية من طرف الأفراد والمؤسسات. ويعد هذا المؤشر أكثر تعبيرا عن الشمول المالي الفعلي، لأنه لا يكتفي بقياس توفر الخدمة، بل يعكس مدى استخدامها داخل النظام المالي الرسمي.

أما معدل التضخم، فقد عرف تقلبات واضحة خلال فترة الدراسة، نتيجة تأثره بعدة عوامل داخلية وخارجية، منها تغير أسعار المواد المستوردة، تطورات السياسة النقدية، وتقلبات الطلب الداخلي. ويدل ذلك على أن البيئة الاقتصادية الكلية في الجزائر لم تكن مستقرة بشكل كامل، وهو ما قد يؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

2- تحليل نتائج الدراسة القياسية

أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن طبيعة هذه العلاقة تختلف بين الأجل القصير والأجل الطويل.

فعلى مستوى الأجل القصير، يلاحظ أن معامل التأخر لمعدل النمو الاقتصادي $D(GDPG(-1))$ جاء موجبا ومعنويا، وهذا يدل على أن النمو الاقتصادي الحالي يتأثر بأدائه في الفترة السابقة. ويعني ذلك أن النشاط الاقتصادي لا يتغير بشكل فوري، بل يحمل أثرا زمنيا من الفترات الماضية.

وبالنسبة لمؤشر الوصول المالي AGE، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي في الفترة الحالية، مما يعني أن التوسع في عدد الوكالات البنكية قد يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. غير أن هذا التأثير يتحول إلى سلبي في الفترة اللاحقة، وهو ما يدل على أن التوسع في الوكالات البنكية قد لا يكون كافيا إذا لم يرافقه استعمال فعلي للخدمات أو تحسن في كفاءة النظام البنكي.

أما مؤشر الاستخدام المالي ACAC، فقد أظهر تأثيرا إيجابيا ومعنويا في الفترة الحالية والمتأخرة، وهو ما يدل على أن زيادة عدد الحسابات النشطة تساهم في دعم النمو الاقتصادي بصورة أوضح. ويعكس ذلك أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية في تعبئة الادخار وتوسيع التمويل وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وفيما يخص معدل التضخم INF، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك بأن التضخم المعتدل قد يرتبط بزيادة الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي. غير أن هذا التأثير قد يتحول إلى سلبى لاحقا إذا ارتفعت الأسعار بشكل يؤثر على القدرة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.

أما في الأجل الطويل، فقد بينت نتائج نموذج ARDL وجود علاقات مستقرة بين متغيرات الدراسة. فقد جاء تأثير عدد الوكالات البنكية AGE سلبيا ومعنويا على النمو الاقتصادي، وهي نتيجة تدل على أن التوسع في البنية التحتية البنكية لم يتحول إلى أثر اقتصادي إيجابي مستدام. ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد الوكالات قد تكون ذات طابع كمي فقط، دون أن يرافقها تحسن حقيقي في جودة الخدمات المالية أو توجيه أفضل للتمويل نحو القطاعات الإنتاجية.

في المقابل، أظهر عدد الحسابات النشطة ACAC أثرا إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يؤكد أن الاستخدام الفعلي للخدمات المالية هو العامل الأهم في تحقيق أثر إيجابي للشمول المالي. فارتفاع عدد الحسابات النشطة يعكس زيادة اندماج الأفراد والمؤسسات داخل النظام البنكي، مما يساعد على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار.

أما معدل التضخم INF، فقد أظهر تأثيرا إيجابيا ومعنويا في الأجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك في سياق الاقتصاد الجزائري بارتباط بعض فترات ارتفاع الأسعار بتوسع الطلب والإنفاق، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد على الإنفاق العمومي والعائدات الريعية. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه النتيجة بحذر، لأن التضخم المرتفع قد تكون له آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والقدرة الشرائية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن الشمول المالي في الجزائر يساهم في دعم النمو الاقتصادي أساسا من خلال الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، وليس فقط من خلال توسيع عدد الوكالات البنكية. لذلك فإن تحسين أثر الشمول المالي يتطلب الانتقال من التركيز على التوسع الكمي إلى تحسين جودة الخدمات البنكية، وتوجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة، وتعزيز الثقة في النظام المالي.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى تنص الفرضية الأولى على أن الشمول المالي في الجزائر يعرف تطورا تدريجيا خلال فترة الدراسة، خاصة من حيث توسع الوكالات البنكية وزيادة عدد الحسابات النشطة.

من خلال نتائج الدراسة الوصفية، يتضح أن عدد الوكالات البنكية عرف اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة، كما عرف عدد الحسابات النشطة ارتفاعا عاما. وعليه، فإن هذه الفرضية مقبولة، لأن مؤشرات الشمول المالي المعتمدة أظهرت تحسنا تدريجيا في جانبي الوصول والاستخدام المالي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بن زاوي هاجر وزغبة طلال التي اعتمدت على مؤشرات الوصول المالي، خاصة عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي، وأكدت وجود أثر لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. كما تتقاطع مع دراسة Zenasni و Kitouni التي بينت أن بعد الإتاحة المالية له أثر إيجابي على النمو والتنمية في الجزائر .

الفرضية الثانية تنص الفرضية الثانية على وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. كما دعمت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وبناء على ذلك، فإن هذه الفرضية مقبولة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Chiad التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما تتفق مع دراسة Kim التي بينت أن الشمول المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما تنسجم أيضا مع دراسة Oruo التي توصلت إلى وجود علاقة بين الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا .

الفرضية الثالثة تنص الفرضية الثالثة على أن الوصول المالي، ممثلا في عدد الوكالات البنكية، يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت النتائج أن عدد الوكالات البنكية كان له أثر إيجابي في الأجل القصير، غير أن أثره أصبح سلبيا في الأجل الطويل. وهذا يعني أن التوسع في عدد الوكالات البنكية لا يضمن وحده تحقيق أثر إيجابي ومستدام على النمو الاقتصادي إذا لم يرافقه تحسن في جودة الخدمات المالية واستعمال فعلي لها. لذلك فإن هذه الفرضية مقبولة جزئيا.

وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع دراسة بن زاوي هاجر وزغبة طلال التي أكدت أهمية مؤشرات الوصول المالي في دعم النمو الاقتصادي، كما تتفق جزئيا مع دراسة Zenasni و Kitouni التي توصلت إلى أن بعد الإتاحة المالية له أثر إيجابي على النمو. غير أن نتائج الدراسة الحالية تختلف عنها في الأجل الطويل، حيث أظهرت أن أثر عدد الوكالات البنكية يصبح سلبيا عندما يكون التوسع في البنية التحتية المالية كميا فقط ولا يرافقه تحسن في كفاءة الخدمات والاستخدام الفعلي لها .

الفرضية الرابعة تنص الفرضية الرابعة على أن الاستخدام المالي، ممثلا في عدد الحسابات النشطة، يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة أن عدد الحسابات النشطة له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. وهذا يدل على أن الاستخدام الفعلي للخدمات المالية يعد عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي. وعليه، فإن هذه الفرضية مقبولة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حلايلي نريمان التي بينت أن مؤشرات القروض والودائع تعد من المؤشرات المهمة في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، وهو ما يبرز أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية. كما تتفق مع دراسة Pais و Sarma التي أكدت أن قياس الشمول المالي لا ينبغي أن يعتمد على توفر الخدمة فقط، بل يجب أن يشمل أيضا بعد الاستخدام. وتتفق كذلك مع دراسة Kim التي أبرزت الأثر الإيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل الثاني

يهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024 ، بالاعتماد على منهج قياسي يستند إلى نموذج ARDL Model، بما يسمح بدراسة العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل، وقد تم بناء مؤشرات الشمول المالي اعتمادًا على بعدي الوصول (AGE) والاستخدام (ACAC) ، في حين تم استبعاد مؤشر الجودة نظرًا لثبات بياناته خلال فترة الدراسة.

أظهرت النتائج الوصفية وجود تحسن تدريجي في مؤشرات الشمول المالي، سواء من حيث التوسع في عدد الوكالات البنكية أو زيادة عدد الحسابات النشطة، غير أن هذا التحسن لم يترافق مع استقرار مماثل في النمو الاقتصادي، الذي اتسم بتقلبات واضحة نتيجة تأثره بالصدمات الخارجية، خاصة المرتبطة بأسعار النفط والأزمات العالمية.

على المستوى القياسي، أكدت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ أن معامل التعديل جاء سالبًا ومعنويًا وبقيمة مرتفعة، ما يدل على سرعة كبيرة في تصحيح الاختلالات، وإن كانت مصحوبة باحتمال حدوث تقلبات في الأجل القصير نتيجة ما يُعرف بالتعديل المفرط.

في الأجل القصير، بينت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الوصول المالي والاستخدام المالي على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير لم يكن مستقرًا في بعض الحالات، خاصة بالنسبة لمؤشر الوصول، الذي تحول تأثيره إلى سالب في الفترة اللاحقة، ما يعكس محدودية كفاءة التوسع في البنية التحتية المالية في غياب استخدام فعلي فعال، في المقابل، ظل تأثير الاستخدام المالي إيجابيًا ومستمرًا، ما يؤكد دوره المحوري في تحفيز النشاط الاقتصادي.

أما في الأجل الطويل، فقد أظهرت النتائج أن عدد الحسابات النشطة يمثل المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث سجل تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا، في حين جاء تأثير عدد الوكالات البنكية سلبيًا، وهو ما يعكس أن التوسع الكمي في الخدمات المالية دون تحسين كفاءتها قد يؤدي إلى نتائج عكسية. كما أظهر التضخم تأثيرًا إيجابيًا، يمكن تفسيره في سياق الاقتصاد الريعي بارتباطه بفترات التوسع في الطلب والإنفاق.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن الشمول المالي في الجزائر لا يزال في مرحلة التوسع الكمي، دون أن يحقق بعد المستوى الكافي من الكفاءة النوعية التي تمكنه من دعم النمو الاقتصادي بشكل مستدام. وعليه، فإن تحقيق الأثر الإيجابي للشمول المالي يتطلب التركيز على تحسين جودة الوساطة المالية، وتعزيز الاستخدام الفعلي للخدمات البنكية، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، إلى جانب إصلاحات هيكلية أعمق في النظام المالي والاقتصادي.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2024، وذلك من خلال محاولة إبراز العلاقة بين تطور الخدمات المالية الرسمية وقدرة الاقتصاد على تحقيق النمو. وقد انطلقت الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن الشمول المالي لم يعد يقتصر على فتح الحسابات البنكية أو توسيع شبكة الوكالات، بل أصبح يرتبط بمدى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية وقدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج.

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تم عرض مفهوم الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه، إضافة إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له. كما تم إبراز العلاقة النظرية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات، أهمها تعبئة الادخار، توسيع الائتمان، تحسين الوساطة المالية، ودعم الاستثمار. كما تم عرض واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلى جانب مناقشة الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية.

أما في الفصل الثاني، فقد تم الاعتماد على دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، من أجل قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد تم اعتماد معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، في حين تم استعمال عدد الوكالات البنكية كمؤشر للوصول المالي، وعدد الحسابات النشطة كمؤشر للاستخدام المالي، مع إدراج معدل التضخم كمتغير ضابط.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. كما بينت النتائج أن عدد الحسابات النشطة له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد أن الاستخدام الفعلي للخدمات المالية يعد عاملا مهما في دعم النشاط الاقتصادي. في المقابل، كان أثر عدد الوكالات البنكية أقل استقرارا، حيث تبين أن التوسع في البنية التحتية البنكية لا يحقق أثرا اقتصاديا واضحا إذا لم يكن مصحوبا بتحسين جودة الخدمات وتوسيع استخدامها فعليا.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن الشمول المالي في الجزائر يساهم في دعم النمو الاقتصادي، لكن هذا الأثر يرتبط بدرجة أكبر بالاستخدام الفعلي للخدمات المالية، وليس بمجرد التوسع الكمي في عدد الوكالات البنكية. وهذا يعني أن رفع عدد الفروع البنكية أو توسيع الانتشار الجغرافي للخدمات لا يكفي وحده لتحقيق شمول مالي فعال، ما لم يتم تعزيز الثقة في النظام المصرفي، وتطوير وسائل الدفع، وتحسين كفاءة الوساطة المالية.

نتائج الدراسة

من خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يعرف الشمول المالي في الجزائر تطوراً تدريجياً، خاصة من حيث توسع الوكالات البنكية وزيادة عدد الحسابات النشطة .
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2024 .
- عدد الحسابات النشطة يؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، مما يبرز أهمية الاستخدام الفعلي للخدمات المالية .
- عدد الوكالات البنكية لا يكفي وحده لدعم النمو الاقتصادي، لأن أثره يبقى مرتبطاً بمدى كفاءة الخدمات المالية المقدمة .
- الشمول المالي في الجزائر لا يزال يغلب عليه الطابع الكمي أكثر من الطابع النوعي .
- تعزيز النمو الاقتصادي يتطلب تطوير النظام المالي وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية .

التوصيات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة الانتقال من التوسع الكمي في الخدمات المالية إلى تحسين نوعية وكفاءة هذه الخدمات .
- تعزيز الاستخدام الفعلي للحسابات البنكية، وعدم الاكتفاء بفتح الحسابات دون نشاط مالي حقيقي .
- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتشجيع الأفراد والتجار على استعمالها .
- تحسين الثقة في النظام البنكي من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف .
- توجيه التمويل البنكي نحو القطاعات الإنتاجية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- نشر الثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات، خاصة في المناطق الداخلية والريفية .

- تقليص التعامل النقدي وتشجيع التعاملات المالية الرسمية .

آفاق الدراسة

يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية، من أهمها:

- توسيع فترة الدراسة مستقبلا عند توفر بيانات أحدث، من أجل تتبع أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لمدة أطول .
- إدراج مؤشرات أخرى للشمول المالي، مثل عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد البطاقات البنكية، حجم المدفوعات الإلكترونية، وخدمات الدفع عبر الهاتف .
- دراسة أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل توسع الدفع الإلكتروني والخدمات البنكية الرقمية .
- إجراء دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية أو الإفريقية، لمعرفة موقع الجزائر في مجال الشمول المالي مقارنة بتجارب أخرى .
- تحليل أثر الشمول المالي على متغيرات اقتصادية أخرى، مثل الاستثمار، البطالة، الفقر، والاستقرار المالي .
- التركيز مستقبلا على البعد النوعي للشمول المالي، من خلال دراسة جودة الخدمات المالية، مستوى الثقة في النظام البنكي، ومدى رضا المتعاملين عن الخدمات المصرفية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، ترجمة: محمد فريد البدرائي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1776 .
2. دافيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، ترجمة: د. كمال مظهر أحمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1817 .
3. عبد السلام أبو قحف، النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
4. عبد اللطيف هاشم، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 2008 .
5. عبد المجيد قدي، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
6. عبد المجيد قدي، دراسات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 .
7. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015 .
8. علي كنعان، التمويل والاستثمار، دار المسيرة، عمان، 2014 .
9. علي لطفي جمعة، اقتصاديات التنمية والنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009 .
10. محمد البشير قريشي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021 .
11. محمد صالح الحناوي، أساسيات الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013 .

ثانياً: المقالات العلمية

1. أعمر سعيد شعبان، بهلولي مراد، أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين: دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة ما بين 2004-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2023 .

2. بن زاوي هاجر، زغبة طلال، أثر تطور مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالخلفة، المجلد 18، العدد 03، نوفمبر 2024، ص ص 263-274 .
3. بن ساعد أحمد، سوق العمل والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2، 2018 .
4. بن قانة بوعلام، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2017 .
5. حسن أمين محمد محمود، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1995-2018، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية، جامعة أسوان، المجلد 11، العدد 02، 2020 .
6. حمومي وفاء وآخرون، تقييم دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022 .
7. حلايلي نريمان وآخرون، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 04، العدد 01، عدد خاص بالمؤتمر، المركز الجامعي مغنية، 2023، ص ص 80-95 .
8. زغيب عبد القادر، الاقتصاد الربيعي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016 .
9. فينان حسين مصطفى عطية، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2022، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات، المجلد 41، العدد 03، 2023 .
10. نظير رياض محمد الشحات وآخرون، تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول: دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 05، العدد 01، 2024 .
11. Dai-Won Kim, Jung-Suk Yu, M. Kabir Hassan, **Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries**, Research in International Business and Finance, Vol. 43, 2018, pp. 1-14.

12. Faycal Chiad, Amine Aouissi, Ahcene Lahsasna, **Financial Market Inclusion and Economic Growth: Evidence from Algeria**, Empirical Economics Letters, Vol. 20, No. 10, 2021, pp. 1799-1814.
13. Mandira Sarma, Jesim Pais, **Financial Inclusion and Development**, Journal of International Development, Vol. 23, No. 5, 2011, pp. 613-628.
14. Massinissa Ameziane, **Islamic Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries: Panel Quantile Regression Analysis**, Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol. 10, No. 3, 2024, pp. 609-630.
15. Paul Romer, **Endogenous Technological Change**, Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, 1990.
16. Robert Lucas, **On the Mechanics of Economic Development**, Journal of Monetary Economics, 1988.
17. Robert Solow, **A Contribution to the Theory of Economic Growth**, Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1, 1956.
18. Soumia Zenasni, Imen Kitouni, **Promoting Financial Inclusion for Growth and Development in Algeria**, 2024.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1. بن عيسى كمال، استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018 .
2. عبد القادر بومدين، إصلاح المؤسسات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2019 .
3. فريد قارة، أثر الاقتصاد الموازي على الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة البليدة 2، 2020 .
4. قارة عبد الرحمان، دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2016 .
5. مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة ما بين 2010-2020، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2022 .

6. Oruo J., **The Relationship Between Financial Inclusion and GDP Growth in Kenya**, Department of Finance and Accounting, School of Business, University of Nairobi, 2013.

رابعاً: التقارير والمنشورات الرسمية

1. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، واشنطن، 2017 .
2. البنك الدولي، تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي: الرقمنة في زمن كوفيد-19، واشنطن، 2022 .
3. بنك الجزائر، استراتيجية التحول الرقمي للقطاع المالي، الجزائر، 2023 .
4. تجمع النقد الآلي، تقرير النشاط لسنة 2020، الجزائر، جانفي 2021 .
5. التحالف العالمي للشمول المالي، بيانات الشمول المالي العالمي، 2016 .
6. الديوان الوطني للإحصائيات، المؤشرات الاقتصادية الكلية، الجزائر، 2022 .
7. وزارة المالية الجزائرية، استراتيجية تعميم الدفع الإلكتروني، الجزائر، 2020 .
8. وزارة المالية الجزائرية، التقرير الاقتصادي والمالي، الجزائر، 2018 .

خامساً: المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات

1. البنك الدولي، نظرة عامة حول الشمول المالي، منشور على الموقع الرسمي للبنك الدولي:
<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>
تاريخ الاطلاع: 2026/05/07 .
2. البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، واشنطن، 2021، متاح على الموقع الإلكتروني:
<https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/global-findex>
تاريخ الاطلاع: 2026/05/01 .
3. البنك الدولي، مؤشرات القطاع المالي: عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ - الجزائر، قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://data.worldbank.org>

تاريخ الاطلاع: 2026/05/01 .

4. البنك الدولي، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ - الجزائر، قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://data.worldbank.org>

تاريخ الاطلاع: 2026/05/07 .

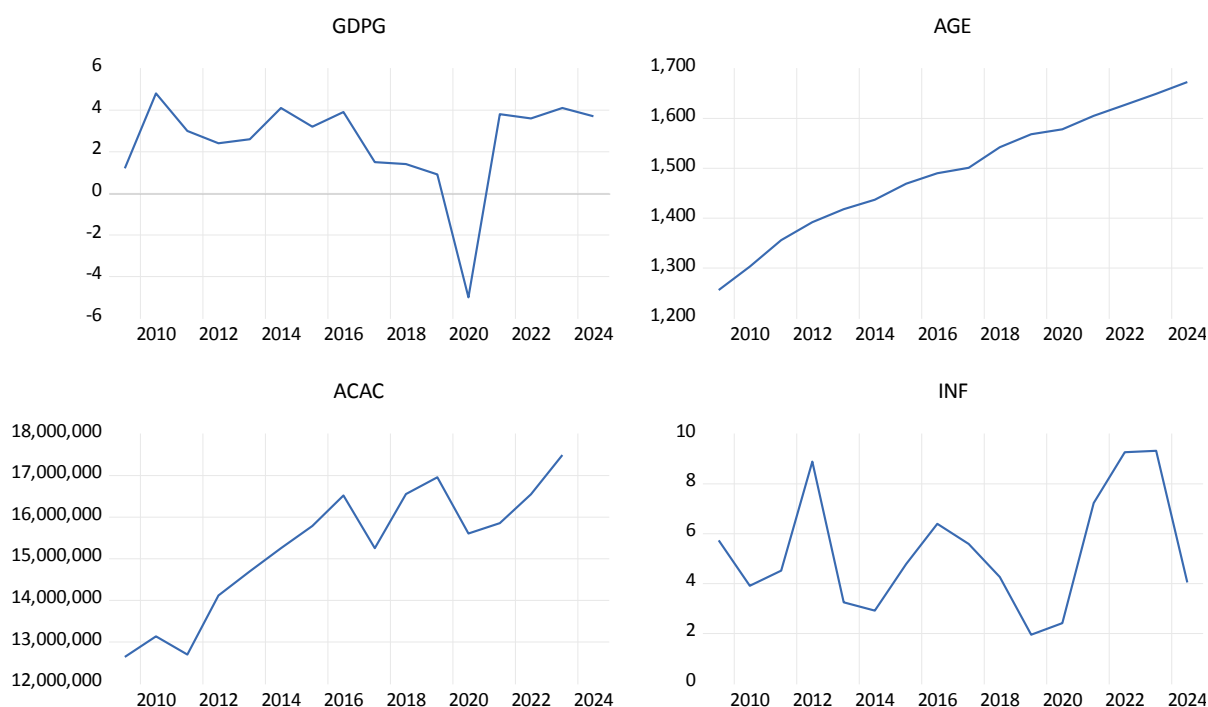


الملاحق

الملحق رقم 1 : المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDPG	AGE	ACAC	INF
Mean	2.366667	1479.400	15273383	5.363923
Median	3.000000	1490.000	15607453	4.784447
Maximum	4.800000	1649.000	17491949	9.322174
Minimum	-5.000000	1256.000	12636485	1.951768
Std. Dev.	2.367538	118.9122	1538507.	2.437590
Skewness	-2.072413	-0.330135	-0.504227	0.399987
Kurtosis	7.353115	2.101098	2.125231	1.991115
Jarque-Bera	22.58075	0.777488	1.113875	1.036130
Probability	0.000012	0.677908	0.572961	0.595672
Sum	35.50000	22191.00	2.29E+08	80.45885
Sum Sq. Dev.	78.47333	197961.6	3.31E+13	83.18586
Observations	15	15	15	15

الملحق رقم 2 : التمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة



الملحق رقم 3 : نتائج اختبار الاستقرارية باستخدام PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
<u>At Level</u>		GDPG	AGE	ACAC	GEXP	INF
With						
Constant	t-Statistic	-3.2030	-3.4373	-1.1337	-2.8582	-2.5171
	Prob.	0.0402	0.0263	0.6706	0.0739	0.1311
		**	**	n0	*	n0
With						
Constant	t-Statistic	-3.1568	-8.3198	-2.2429	-4.5416	-2.5153
& Trend	Prob.	0.1297	0.0001	0.4335	0.0137	0.3171
		n0	***	n0	**	n0
Without						
Constant	t-Statistic	-1.7389	6.5267	3.7889	0.4773	-0.9075
& Trend	Prob.	0.0778	1.0000	0.9995	0.8058	0.3069
		*	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(GDPG)	d(AGE)	d(ACAC)	d(GEXP)	d(INF)
With						
Constant	t-Statistic	-6.8669	-3.1883	-6.0616	-3.9851	-3.3412
	Prob.	0.0001	0.0428	0.0004	0.0104	0.0327
		***	**	***	**	**
With						
Constant	t-Statistic	-8.9595	-3.8376	-6.9421	-4.4652	-2.7160
& Trend	Prob.	0.0000	0.0465	0.0005	0.0171	0.2456
		***	**	***	**	n0
Without						
Constant	t-Statistic	-6.7266	-1.4454	-3.7611	-4.3379	-3.6409
& Trend	Prob.	0.0000	0.1327	0.0012	0.0003	0.0014
		***	n0	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
<u>At Level</u>		GDPG	AGE	ACAC	GEXP	INF
With						
Constant	t-Statistic	-3.2030	-3.0337	-1.3049	-0.4917	-3.3047
	Prob.	0.0402	0.0544	0.5962	0.8636	0.0385
		**	*	n0	n0	**
With						
Constant	t-Statistic	-3.1568	-4.6077	-2.3280	-1.6948	-3.4944

	Prob.	0.1297	0.0153	0.3948	0.6946	0.0794
		n0	**	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7389	7.6720	1.4171	-0.6430	-1.0831
	Prob.	0.0778	1.0000	0.9526	0.4191	0.2393
		*	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(GDPG)	d(AGE)	d(ACAC)	d(GEXP)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-5.8135	-3.6330	-4.3369	-7.1658	-3.4387
	Prob.	0.0004	0.0224	0.0062	0.0001	0.0309
		***	**	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6743	-3.5917	-3.8294	-7.5472	-3.8481
	Prob.	0.0026	0.0715	0.0536	0.0003	0.0520
		***	*	*	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.0630	-1.7601	-3.7614	-7.4036	-4.2079
	Prob.	0.0000	0.0749	0.0012	0.0000	0.0006
		***	*	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:						
Dr. Imadeddin AlMosabbah						
College of Business and Economics						
Qassim University-KSA						

الملحق رقم 4 : نتائج اختبار الاستقرار باستخدام ADF

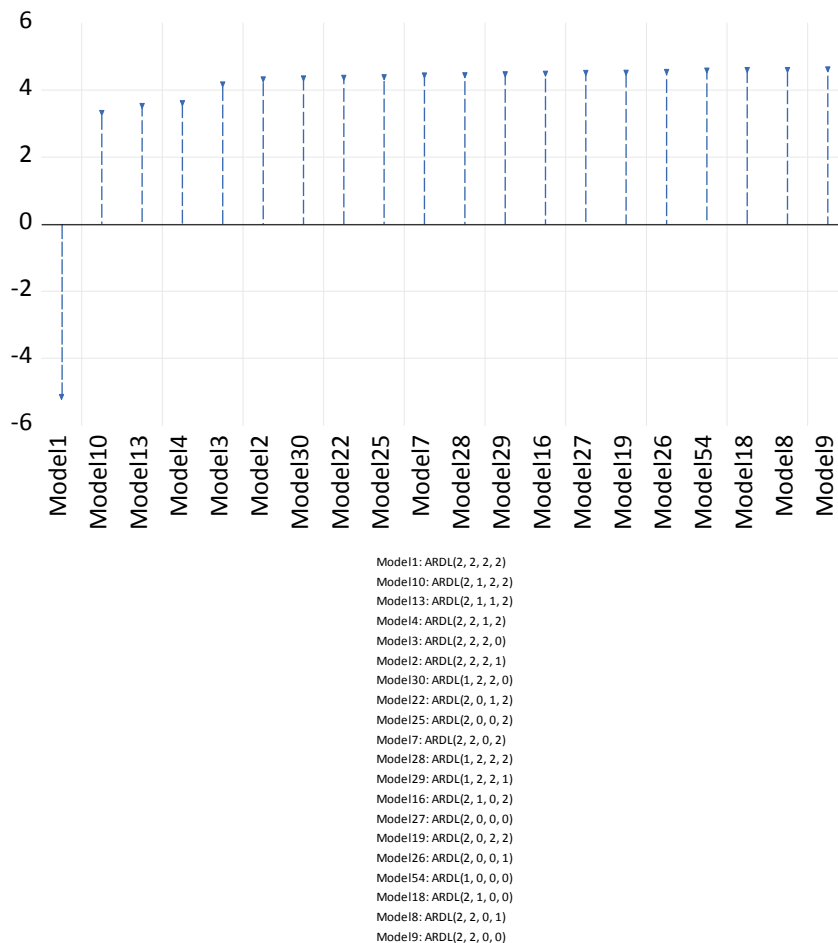
Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: GDPG
Date: 04/27/26 Time: 12:29
Sample: 2009 2024
Included observations: 13

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	45.418480	-5.141305	-4.619813	-5.248495	0.999881	ARDL(2, 2, 2, 2)
10	-10.614371	3.325288	3.803322	3.227030	0.671041	ARDL(2, 1, 2, 2)
13	-12.984025	3.536004	3.970580	3.446679	0.684225	ARDL(2, 1, 1, 2)
4	-12.512282	3.617274	4.095308	3.519017	0.559496	ARDL(2, 2, 1, 2)
3	-17.153253	4.177423	4.612000	4.088098	0.400287	ARDL(2, 2, 2, 0)
2	-17.130533	4.327774	4.805808	4.229517	0.103570	ARDL(2, 2, 2, 1)
30	-19.341666	4.360256	4.751375	4.279864	0.370171	ARDL(1, 2, 2, 0)
22	-19.460964	4.378610	4.769729	4.298217	0.358505	ARDL(2, 0, 1, 2)
25	-20.545528	4.391620	4.739281	4.320160	0.393616	ARDL(2, 0, 0, 2)

7	-18.902612	4.446556	4.881132	4.357231	0.215079	ARDL(2, 2, 0, 2)
28	-17.957548	4.455007	4.933041	4.356750	-0.018060	ARDL(1, 2, 2, 2)
29	-19.128177	4.481258	4.915834	4.391933	0.187362	ARDL(1, 2, 2, 1)
16	-20.254379	4.500674	4.891792	4.420281	0.275222	ARDL(2, 1, 0, 2)
27	-23.380973	4.520150	4.780896	4.466555	0.330009	ARDL(2, 0, 0, 0)
19	-19.422586	4.526552	4.961128	4.437227	0.149708	ARDL(2, 0, 2, 2)
26	-22.601772	4.554119	4.858322	4.491591	0.306648	ARDL(2, 0, 0, 1)
54	-24.868570	4.595165	4.812453	4.550502	0.262996	ARDL(1, 0, 0, 0)
18	-22.954010	4.608309	4.912513	4.545782	0.268038	ARDL(2, 1, 0, 0)
8	-20.969226	4.610650	5.001769	4.530258	0.190965	ARDL(2, 2, 0, 1)
9	-22.067863	4.625825	4.973486	4.554365	0.233588	ARDL(2, 2, 0, 0)
17	-22.118039	4.633545	4.981206	4.562085	0.227649	ARDL(2, 1, 0, 1)
14	-21.232332	4.651128	5.042247	4.570736	0.157545	ARDL(2, 1, 1, 1)
24	-23.362044	4.671084	4.975287	4.608556	0.220617	ARDL(2, 0, 1, 0)
45	-24.393898	4.675984	4.936730	4.622389	0.217027	ARDL(1, 1, 0, 0)
5	-20.443020	4.683542	5.118118	4.594216	0.005173	ARDL(2, 2, 1, 1)
53	-24.482243	4.689576	4.950322	4.635981	0.206312	ARDL(1, 0, 0, 1)
23	-22.587677	4.705797	5.053458	4.634336	0.169780	ARDL(2, 0, 1, 1)
51	-24.639382	4.713751	4.974497	4.660156	0.186891	ARDL(1, 0, 1, 0)
12	-21.678729	4.719804	5.110923	4.639412	0.097656	ARDL(2, 1, 2, 0)
15	-22.761701	4.732569	5.080231	4.661109	0.147252	ARDL(2, 1, 1, 0)
11	-20.884852	4.751516	5.186092	4.662191	-0.064801	ARDL(2, 1, 2, 1)
36	-23.894278	4.752966	5.057169	4.690438	0.154114	ARDL(1, 2, 0, 0)
44	-23.965969	4.763995	5.068199	4.701468	0.144733	ARDL(1, 1, 0, 1)
21	-23.014563	4.771471	5.119132	4.700011	0.113425	ARDL(2, 0, 2, 0)
6	-22.026082	4.773243	5.164362	4.692851	0.048124	ARDL(2, 2, 1, 0)
48	-24.080373	4.781596	5.085799	4.719068	0.129546	ARDL(1, 0, 2, 0)
52	-24.117942	4.787376	5.091579	4.724848	0.124501	ARDL(1, 0, 0, 2)
39	-23.198868	4.799826	5.147487	4.728366	0.087927	ARDL(1, 1, 2, 0)
50	-24.356232	4.824036	5.128239	4.761508	0.091809	ARDL(1, 0, 1, 1)
35	-23.383836	4.828282	5.175944	4.756822	0.061600	ARDL(1, 2, 0, 1)
42	-24.393499	4.829769	5.133973	4.767242	0.086587	ARDL(1, 1, 1, 0)
20	-22.558274	4.855119	5.246238	4.774727	-0.033091	ARDL(2, 0, 2, 1)
43	-23.680290	4.873891	5.221552	4.802431	0.017810	ARDL(1, 1, 0, 2)
33	-23.834714	4.897648	5.245309	4.826188	-0.005804	ARDL(1, 2, 1, 0)
41	-23.923164	4.911256	5.258917	4.839796	-0.019584	ARDL(1, 1, 1, 1)
47	-24.028589	4.927475	5.275136	4.856015	-0.036256	ARDL(1, 0, 2, 1)
49	-24.078764	4.935194	5.282856	4.863734	-0.044286	ARDL(1, 0, 1, 2)
38	-23.106960	4.939532	5.330651	4.859140	-0.124084	ARDL(1, 1, 2, 1)
34	-23.146831	4.945666	5.336785	4.865274	-0.131000	ARDL(1, 2, 0, 2)
37	-22.288096	4.967399	5.401976	4.878074	-0.321373	ARDL(1, 1, 2, 2)
32	-23.383580	4.982089	5.373208	4.901697	-0.172954	ARDL(1, 2, 1, 1)
40	-23.539726	5.006112	5.397230	4.925719	-0.201473	ARDL(1, 1, 1, 2)
46	-23.602606	5.015786	5.406904	4.935393	-0.213152	ARDL(1, 0, 2, 2)
31	-23.125316	5.096202	5.530779	5.006877	-0.503017	ARDL(1, 2, 1, 2)

الملحق رقم 5 : نتائج اختيار أفضل نموذج ARDL حسب معيار Akaike

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملحق رقم 6 : نتائج تقدير نموذج ARDL الأمثل

Dependent Variable: GDPG				
Method: ARDL				
Date: 04/27/26 Time: 12:23				
Sample (adjusted): 2011 2024				
Included observations: 13 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): AGE ACAC INF				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 54				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	-1.136532	0.007257	-156.6146	0.0041
GDPG(-2)	-0.768312	0.005866	-130.9807	0.0049
AGE	0.066534	0.001091	61.01120	0.0104
AGE(-1)	-0.230622	0.001599	-144.2449	0.0044
AGE(-2)	0.083367	0.001120	74.45010	0.0086
ACAC	2.40E-06	1.48E-08	161.4499	0.0039
ACAC(-1)	3.99E-06	3.00E-08	132.9527	0.0048

ACAC(-2)	-1.92E-06	2.23E-08	-86.15475	0.0074
INF	1.515947	0.007066	214.5294	0.0030
INF(-1)	0.108382	0.005597	19.36310	0.0328
INF(-2)	0.735164	0.005981	122.9072	0.0052
C	44.90965	0.267707	167.7570	0.0038
R-squared	0.999990	Mean dependent var	2.269231	
Adjusted R-squared	0.999881	S.D. dependent var	2.433579	
S.E. of regression	0.026511	Akaike info criterion	-5.141305	
Sum squared resid	0.000703	Schwarz criterion	-4.619813	
Log likelihood	45.41848	Hannan-Quinn criter.	-5.248495	
F-statistic	9192.230	Durbin-Watson stat	3.205565	
Prob(F-statistic)	0.008135			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق رقم 7: اختبارات تشخيص بواقي نموذج ARDL

-اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء :

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.767017	Prob. F(1,10)	0.4017
Obs*R-squared	0.854852	Prob. Chi-Square(1)	0.3552

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

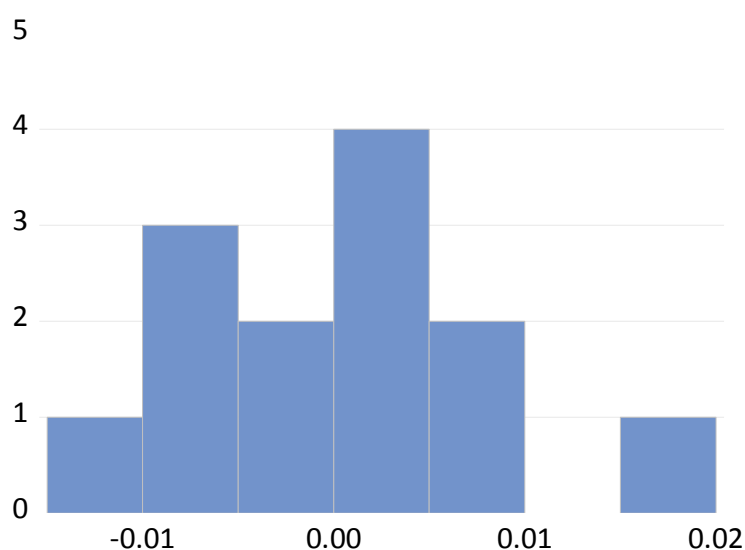
Date: 04/27/26 Time: 12:38

Sample (adjusted): 2012 2024

Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.97E-05	2.79E-05	1.420259	0.1860

RESID^2(-1)	0.270800	0.309205	0.875795	0.4017
R-squared	0.071238	Mean dependent var	5.53E-05	
Adjusted R-squared	-0.021639	S.D. dependent var	7.38E-05	
S.E. of regression	7.46E-05	Akaike info criterion	-16.01902	
Sum squared resid	5.56E-08	Schwarz criterion	-15.93821	
Log likelihood	98.11415	Hannan-Quinn criter.	-16.04895	
F-statistic	0.767017	Durbin-Watson stat	1.786855	
Prob(F-statistic)	0.401689			



-اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء :-

الملحق رقم 8 : نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	16554.01 3	Asymptotic: n=1000		
		10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	13	Finite Sample: n=35		

	10%	2.618	3.532
	5%	3.164	4.194
	1%	4.428	5.816
	Finite Sample: n=30		
	10%	2.676	3.586
	5%	3.272	4.306
	1%	4.614	5.966

الملحق رقم 9 : نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGE	-0.027789	0.000102	-273.4615	0.0023
ACAC	1.54E-06	8.85E-09	173.6028	0.0037
INF	0.812262	0.002570	316.0428	0.0020
C	15.46026	0.072249	213.9865	0.0030

EC = GDPG - (-0.0278*AGE + 0.0000*ACAC + 0.8123*INF + 15.4603)

الملحق رقم 10 : نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/27/26 Time: 12:41
Sample: 2009 2024
Included observations: 13

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPG(-1))	0.768312	0.002227	344.9942	0.0018
D(AGE)	0.066534	0.000338	197.0647	0.0032
D(AGE(-1))	-0.083367	0.000371	-224.5432	0.0028
D(ACAC)	2.40E-06	4.95E-09	484.1124	0.0013
D(ACAC(-1))	1.92E-06	8.29E-09	232.0657	0.0027
D(INF)	1.515947	0.002408	629.4490	0.0010
D(INF(-1))	-0.735164	0.001978	-371.6368	0.0017

CointEq(-1)*	-2.904844	0.004515	-643.3119	0.0010
R-squared	0.999994	Mean dependent var	-0.053846	
Adjusted R-squared	0.999987	S.D. dependent var	3.236669	
S.E. of regression	0.011856	Akaike info criterion	-5.756689	
Sum squared resid	0.000703	Schwarz criterion	-5.409028	
Log likelihood	45.41848	Hannan-Quinn criter.	-5.828149	
Durbin-Watson stat	3.205565			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	II
شكر وعرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل الأول+	2
المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ومؤشرات قياسه	3
المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له	6
المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي	10
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	15
المطلب الأول: تطور مستوى الشمول المالي في الجزائر	15
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	22
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية	26

28	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2024	
30	تمهيد الفصل الثاني
31	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
31	المطلب الأول: عرض عينة ومتغيرات الدراسة
34	المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة
35	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية
35	المطلب الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة
41	المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية
48	المطلب الثالث: مناقشة وتفسير نتائج العلاقة القياسية
51	المطلب الرابع: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
56	خلاصة الفصل الثاني
58	خاتمة
59	نتائج الدراسة
59	التوصيات
62	قائمة المراجع
67	الملاحق